مفهوم التنمية والتنمية الريفية المتكاملة والمستدامة

أ.د. لؤي طه الملا حويش حنان محمد شكر الجبوري
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

الخلاصة :

ان التنمية مفهوم واسع جدا ولأجل الإلمام بكل جوانبها يجب التعرف على ماذا تعني كلمة تنمية ، وماهي ابرز ملامحها وكيفية تحقيق التنمية في ظل وجود معوقات سواء أكانت معوقات طبيعية أم بشرية أم تشريعات وقوانين.

ان التنمية الزراعية والتنمية الريفية المتكاملة مفهومان مترابطان؛ لأنهما يلتزمان بمبدأ واحد ألا وهو القضاء على المعوقات والمشاكل الموجودة في الريف وضرورة ايجاد معالجات لها سواء عن طريق القوانين أم الاجراءات التشريعية، أم السياسات والستراتيجيات المتبعة لتحقيق اهداف التنمية الزراعية ولريفية المتكاملة والوصول إلى سبل تحقيق التنمية المستدامة في الريف .

مقدمة:

سأُعرف في هذا الفصل بمفهوم التنمية واذكر التعاريف لهذا المصطلح سواء من المنظرين أم بعض الهيئات والمؤسسات العربية والاقليمية والدولية وأعرض الطرق إلى مفهوم التنمية الريفية كأساس للتنمية في المناطق غير الحضرية وكيفية الوصول إلى التنمية الريفية المتكاملة وعلى جميع محاورها.

كما سأعرف التنمية الزراعية وآلياتها والسياسة المتبعة لتحقيق تنمية زراعية على وجهها الصحيح.

ثم سننتقل إلى ضرورة تطبيق التنمية الريفية المستدامة كونها أساسا للتنمية في المستقبل أو هي التي تضع حجر الأساس للأجيال القادمة لتطبيق مبادئ واهداف التنمية بمفهومها العام أثار مفهوم التنمية كثيراً من الجدل إذ تحتفل المؤلفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالعديد من التعريفات، وكل مؤلف يتناوله من وجهة نظره، إذ اختلف المفكرون في تحديدهم لمفهوما لتنمية وأبعادها ومعوقاتها فركز البعض على

الجوانب الاقتصادية وانصب مفهوم التنمية عندهم على العمليات التي يمكن عن طريقها الوصول بمتوسط دخل الفرد في دولة ما إلى مستوى معين، في حين ركز البعض الآخر على الجوانب الاجتماعية في المجتمع، ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تامين الفرد على يومه وغده ورفع مستوياته الاجتماعية والثقافية والصحية وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وحثه على التعاون مع أعضاء المجتمع للوصول إلى حياة أفضل.

ولكن سرعان ما تبين للباحثين، مما لا يدع مجالاً للشك، أنه من المستحيل الفصل بين كلا النوعين من التنمية؛ لأن كلاً منهما مكمل للآخر وشرط ضروري لتحقيق الآخر.

التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة

مفهوم التنمية الريفية المتكاملة :-

((يعتبر مصطلح التنمية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في علم الاقتصاد في هذا العصر وقد زاد استعمال هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945م ففي اغسطس عام 1948م حدد مؤتمر كامبردوج الذي عقد في بريطانيا لتدارس المشاكل الادارية في المستعمرات البريطانية تعريفاً لتنمية المجتمع المحلي إذ ذكر ان التنمية حركة الغرض منها تحسين الاحوال المعيشية للمجتمع المحلي جميعه على أساس من المساهمة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة منهُ كلما امكن فاذا لم تظهر هذه المبادرة تلقائياً فينبغي الاستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لبعثها واستثارتها بطريقة تحقق الاستجابة لهذه الحركة، وفي عام 1955م وضعت الامم المتحدة تعريفاً للتنمية يقول ان تنمية المجتمع هي العملية المهمة لخلق ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع عن طريق مشاركة الاهالي ايجابياً في هذه العملية والاعتماد الكامل على مبادرة الاهالي بقدر المستطاع))[1] .

وبالنظر لهذين التعريفيين نجد انهما قد صبا في محورين أساسين هما هدف التنمية واسلوب هذه التنمية ففي التعريف الاول نرى ان هدف التنمية هو تحسين المستوى المعيشي لجميع ابناء المجتمع، بينما تركز الهدف في التعريف الثاني على ضرورة خلق ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع .

وأما عن اسلوب التنمية فقد ركز التعريفيين على ضرورة المشاركة الايجابية من قبل ابناء المجتمع. ومع تزايد الاستقلال السياسي لكثير من بلدان العالم الثالث فقد رأت هذه

البلدان ضرورة القيام بعملية التنمية وبرزت محاولات عديدة لتعريف التنمية وتحليلها ومن هذه التعاريف ان التنمية عملية مجتمعية واعية وموجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة واطلاق طاقة انتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن اطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية وموفراً لضمان الأمن الفردي والاجتماعي [2].

ومن ثم فالتنمية عملية حضارية شاملة للمجتمع جميعه تهدف دائماً إلى تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية وتسعى إلى الارتقاء الدائم بمستوى المعيشة لابناء المجتمع فالإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها ويجب ان تحرر هذه التنمية من التبعية وتسعى دائماً إلى حماية الاستقلال الوطني .

كما ان هناك نوعين من التنمية :-

النوع الاول تنمية المسار العام ويُعدّ توجيهاً وصفياً لاتدخل فيه القيم المعنوية وهو الغالب في ظل اقتصاد السوق إذ يقوم بانتاج كل ما تحتاجه السوق وترغب في شرائه وتستيع ان تمول تلك الرغبة .

اما النوع الثاني فهو تنمية ذات توجه معياري صريح يؤكد على ان التنمية للشعب بواسطة الشعب كما انه لاستثني الاهتمام برغبات الاغنياء وتحتل الحاجات الإنسانية الأساسية الاولوية العليا من اهتمامات المجتمع ويسمى بالتنمية المعتمدة على الذات [3].

إن ذكرت هذه التعاريف يمكن ان نقول ان التنمية هي عبارة عن عملية موجهة لاستغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية وتهدف إلى احداث تغيرات جذرية اقتصادية واجتماعية في حياة السكان لتمكنهم من اكتساب قدرات انتاجية ذاتية مرتفعة ومتزايدة تسمح برفع مستويات الإنتاج بشكل متواصل وتتيح للسكان الحصول على ظروف حياتية ومستويات معيشية افضل.

ومن خلال ما تقدم فان التنمية لم تعد تعني التنمية الاقتصادية التي تركز على الجانب الصناعي والتجاري أو التنمية الاجتماعية التي تركز على الاهتمام بالخدمات الأساسية فقط؛ وانما هي عبارة عن تحولات جذرية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمؤسسية والإنسانية والبيئية وهي تتبلور في مفهوم واحد متكامل هو التنمية الشاملة .

والتنمية الريفية المتكاملة جزء لايتجزأ من التنمية الشاملة وطالما هي كذلك فانه يمكن ان نعرف التنمية الريفية المتكاملة بأنها عبارة عن عملية موجهة تهدف إلى احداث تغيرات جذرية اقتصادية واجتماعية في حياة سكان الريف بغية مشاركتهم في عملية التنمية الشاملة . وقد بدأ الاهتمام بالتنمية الريفية في نهاية الستينيات وزاد استعمال هذا المصطلح منذ منتصف السبعينيات عندما بدأ المهتمون بقضايا التنمية في البلدان النامية يناقشون قضايا التخلف في هذه البلدان وقد توصلوا إلى نتيجة مفادها ضرورة مواجهة التخلف في مختلف الجوانب تلك النتيجة سرعان ما عكست نفسها على اكثر القطاعات تخلفاً وهي القطاعات الريفية ومن ثم ظهر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة مبلوراً هذه النتيجة الأساسية ليصنع بدوره مجموعة من النتائج التي ساهمت في تحديد وتشخيص مشكلات التخلف من القطاعات الريفية ولتكون منطلقاً لإبعادها .

والتنمية الريفية عبارة عن مجموعة من المشروعات أو البرامج التي يمكن تنفيذها لإحداث تغيرات جذرية مرغوبة فيه لتطوير المجتمع الريفي وتنمية موارده المتاحة وذلك بالاعتماد على الجهود الذاتية والمساندة الحكومية وتعتمد التنمية الريفية اساً على احساس أبناء المجتمع الريفي بمشاكلهم والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لها ولابد ان تكون برامج النهوض بالمجتمع الريفي نابعاً في الأساس من ابناء المجتمع ذاته كما يجب ان يشاركوا في اعداد وتنفيذ ومتابعة ومراقبة هذه البرامج بشكل جدي وفعال ويعتمد هذا التغير للتنمية الريفية على مدى تكيف ابناء المجتمع الريفي وقدراتهم على التعليم وعلى مدى امكانية تغيير ثقافتهم وقيمهم التي تمكنهم من رفع مستوى معيشتهم.

كما ان من اهم واشمل التعاريف للتنمية الريفية هو ما جاء به المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة فقد نص برنامج عمل المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقد في روما – يوليو 1979م على ان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يتمثل في تحسين وتطوير الحياة الريفية بمجالاتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والإنسانية والبيئية والمشاركة الشعبية والمبادرة الطوعية لسكان الريف وادماجهم في عملية التنمية ومشاركتهم في اتخاذ القرار وتطبيقها وتنفيذها وتحقيق عدالة في توزيع عائدات التنمية وازالة الفقر وتحسين الغذاء والاستغلال الامثل للموارد المتاحة وزيادة الاستثمار وتوسيع قاعدة الإنتاج بما يتيح مزيداً من فرص العمل

كما يجب اعطاء اهتمام خاص بالمرأة لتمكنها من المشاركة بكل طاقتها وكذا الاهتمام بالخدمات الأساسية وذلك من اجل مصلحة الطبقات الفقيرة.

وعلى ذلك فالتنمية الريفية المتكاملة عبارة عن عملية مستمرة طويلة الامد تتصف بالشمولية والتكاملية وتعدد مجالات انشطتها المختلفة وتتطلب في العملية البنائية من الاسفل إلى الاعلى وفق مبدأ الاعتماد على النفس وهذا يتطلب القيادة السياسية القادرة على والراغبة في احداث تغيرات هيكلية لبنية المجتمع .

ومن خلال هذا التعريف يمكننا ان نصف التنمية الريفية المتكاملة بأنها:-

1. عملية مستمرة وطويلة بمعنى انها عملية تهدف لزيادة الإنتاج والإنتاجية وهي لاتتحقق الا عبر مراحل من التطور .
2. تتصف بالشمولية والتكاملية ومتعددة المجالات والانشطة بمعنى انها لاتقتصر على جانب من دون الآخر بل انها تشمل كافة المجالات وفي وقت واحد .
3. يجب ان تكون الاستراتيجية التي تقوم عليها التنمية الريفية هي الاعتماد على النفس ولا يعني ذلك ابداً التمحور حول الذات أو الانعزال عن العالم بدعوى الاعتماد على النفس وانما يعني ان نبحث من داخل المجتمع الريفي على عناصر قوته .
4. وكي يتحقق ما تقدم لابد أن تتوفر قيادة تمتلك الارادة والقدرة على القيام بتلك العملية هادفة منها إلى احداث تغيرات هيكلية في بنية المجتمع الريفي.

وفي ضوء هذه المفاهيم للتنمية الريفية المتكاملة يتضح لنا ان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة هي تلك العملية المستمرة في احداث تغيرات هيكلية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمؤسسية والإنسانية والبيئية في المجتمع الريفي من اجل مكافحة الفقر في المجتمع وزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية ومشاركة كافة سكان الريف في العمل والمساهمة في وضع خطط التنمية والمتابعة والتنفيذ والمراقبة والانصراف للمبادرة والاعتماد على النفس وخلق ظروف اجتماعية مواتية لتمكنهم من رفع مكانتهم وانتاجهم وتحسين الظروف الاقتصادية لسكان الريف والاستغلال الامثل للموارد الطبيعية وحماية البيئة .

اهداف التنمية الريفية المتكاملة :

ان الهدف الأساسي للتنمية الريفية المتكاملة هو تطوير الحياة الريفية من خلال رفع مستوى المعيشي لمختلف ابناء المجتمع الريفي والارتقاء الدائم بمستويات طموحاتهم

وتطلعاتهم ومشاركتهم الفعالة في تقرير شؤون حياتهم وهذا بدوره يتطلب احداث تغيرات جذرية في مختلف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية إلى ان يصبح نمو وتقدم هذه الهياكل تلقائياً وذاتياً ومنظماً اي ان يصبح كل نمو وتقدم مؤدياً تلقائياً إلى نمو وتقدم آخر بمعنى آخر ان يكون هدف التنمية الريفية المتكاملة يتمثل في تحقيق عدد من التبدلات الجوهرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية والبيئية داخل المجتمع الريفي بما يحقق ارتقاء وتقدماً مستمرين لهذا المجتمع. وتسعى التنمية الريفية لتحقيق هدف أساسي وهو رفع المستوى المعيشي للأسر بالريف من دون الاقتصار على زيادة الإنتاج الزراعي ويجب الا تقتصر التنمية على الوقت الحاضر بل ينبغي ان تستمر بشكل مطرد لتحقيق ما يعرف بالتنمية المتواصلة ويمكن القول بأن التنمية الريفية المتواصلة بمفهومها الواسع تهدف إلى زيادة الدخل أو الناتج الزراعي فضلاً عن رفع مستوى معيشة الاسرة الريفية على مر الاجيال [4]، لكي تتحقق أهداف التنمية الريفية المتكاملة المتمثلة في الارتفاع الدائم والمستمر للمستويات المعيشية لأبناء الريف فان ما يجب توفيره على الاقل:

1. الارادة السياسية:-

ان الشرط الاول والأساسي لنجاح التنمية الريفية المتكاملة هو اتخاذ القرار السياسي والمتمثل في ضرورة وجود سياسة مترابطة وبرامج محددة ومشروعات منسجمة هدفها رفع المستوى المعيشي لفقراء الريف وتحسين مستواهم ورفع كفاءة استغلال الموارد والامكانات المادية والبشرية فاذا لم يكن هناك مثل هذه الارادة أو لم يتخذ القرار السياسي سيكون من العبث ان يخطط المخططون أو ان توضع الاستراتيجيات اللازمة للنهوض بالريف.

لذا فعند وضع الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وضمن القطاع الزراعي تعطى اهمية لمشاريع التنمية الريفية المتكاملة مع مراعاة المتابعة من الجهات الرسمية للوصول إلى النتائج المرجوة من هذه المشاريع.

2. ايجاد قاعدة ثابتة للإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية في الريف:-
3. يعتبر القطاع الزراعي من اهم القطاعات التي يمكن الاعتمادة عليها في انماء الريف في معظم البلدان النامية وهذا لايعني عدم الاهتمام بالقطاعات الاخرى ان وجدت كالصناعات الريفية والحرف التقليدية والمعادن والغابات والاسماك

والسياحة بل يجب دعمها والاهتمام بها من اجل توفير فرص عمل ملائمة وزيادة مصادر الدخل لابناء الريف.

ومن اجل الحصول على قاعدة ثابتة للإنتاج الزراعي يمكن توفير:-

1. ادخال التكنيك الزراعي كالآلات والمعدات
2. توفير المستلزمات الضرورية للإنتاج الزراعي كالبذور المحسنة والاسمدة والمبيدات اللازمة للإنتاج
3. توفير المياه بالتوسع في بناء السدود والحواجز للاستفادة من مياه الامطار والسيول.
4. تنظيم الدورة الزراعية .
5. توفير الطاقة الكهربائية واستعمال الطاقة الشمسية ....الخ .

فاستعمال التكنولوجية في المجال الزراعي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وايجاد اصناف جديدة وفيرة الغلة وخير مثال على ذلك ما قامت به المكسيك من توفير اصناف جديدة وفيرة الغلة من القمح وما قامت به الفلبين من توفير اصناف وفيرة الغلة من الارز ومهما اختلف الخبراء والاقتصاديون على اهمية هذه الاصناف الوفيرة الغلة فلا شك ان اقبال المزارعين على تقبلها يزيد من كفاءة انتاجهم؛ لذا لابد من الاهتمام بالأبحاث التطبيقية في الزراعة والعمل على نقل هذه الابحاث إلى مستوى المزرعة عن طريق الارشاد الزراعي والتدريب.

كما يجب التأكيد على ضرورة ان تكون التكنولوجيا مناسبة وملائمة وفي متناول يد صغار المزارعين ليتمكنوا من استعمالها وان يعود مردود استعمالها عليه بالربح الكافي بدلاً من ان تكون عبئاً ثقيلاً عليه ولايمكن الاستمرار في استعمال التكنولوجيا إلا عندما يتيسر للمزارعين الوقت والقدر الكافيان لفهمها أو عندما يقتنعون بجدواها وهذا لايتم الا من خلال نشر الوعي الكافي لدى المزارعين بأهمية ادخال التقنيات والتكنولوجيا الحديثة الملائمة ومدى الاستفادة منها في زيادة الإنتاج وتوفير الوقت والجهد .

ولابد ايضاً من وجود مؤسسة للأبحاث العلمية الزراعية وللتعرف على المشاكل الهامة التي تواجه الزراعة ومواكبتها ومحاولة التوصل إلى حلول تطبيقية مناسبة لها في اطار علمي دقيق .

فضلاً عن ما تقدم ومن اجل تأمين قاعدة صلبة للإنتاج الزراعي يجب توفير الآتي:-

1. تأمين الحوافز لزيادة الإنتاج الزراعي وتشجيع المزارعين على البقاء .

2. حصول المزارع على المستلزمات الضرورية للإنتاج كالمياه وتوفير مستلزمات الإنتاج الأخرى التي يحتاجها المزارع كالأسمدة والبذور المحسنة والمبيدات بحيث تكون في متناول المزارع بسهولة ويسر .
3. تطبيق الاساليب الجديدة في الزراعة وغيرها من جوانب الإنتاج الزراعي الثروة الحيوانية ومصايد الاسماك ...الخ
4. توفير تسهيلات التسويق والتخزين وتسهيلات التصنيع المحلي على المستوى الفردي أو بالتعاون مع الآخرين .
5. توفير وسائل النقل وشق الطرق الزراعية لنقل الإنتاج بكل كفاءة .
6. ايجاد سياسة للاسعار الزراعية تحد من تقلبات الاسعار وتحقق درجة عالية من الاستقرار وتضمن للمزارع سعراً مناسباً لإنتاجه بحيث يغطي تكاليفه ويوفر فائضاً مالياً يستعمله لتجيد رأس المال والاستثمار في مزرعته وهذا لايعني بالضرورة تدخل الدولة في وضع سياسة للاسعار الزراعية بل يكون من الافضل لها تحرير الاسعار من اي تدخل من قبل الدولة ورفع القيود والعراقيل التي تعترض نمورها وتطورها ولكن يجب على الدولة ان تكون لها سياسة سعرية زراعية معينة لحماية بعض المنتجات الزراعية نظراً لأهميتها في تامين الغذاء للأكثرية الساحقة من السكان وخاصة الفقراء منهم ولتأمين الغذاء لهذه الفئة من السكان لأكثر السلع الحاحاً كالقمح بأسعار تتناسب ودخلهم .

ويجب التركيز هنا على انه على الدولة في اي بلد نام عند اتخاذها لاي قرار خاص بالسياسة السعرية الزراعية ان تتأكد من ان هذه السياسة قد حققت فائدتها وثمارها المرجوة في تحقيق زيادة الإنتاج والتوزيع العادل للدخل .

كما ينبغي ان تكون هناك مؤسسات للائتمان الزراعي والتأمين ضد الكوارث الطبيعية وتنظيم التسويق الزراعي فوجود هذه المؤسسات يؤدي إلى ضمان التسهيلات للمزارع الصغير ويحفزهُ على البقاء في ارضه .

ان قدرة الدولة على وضع المؤسسات والتنظيمات الضرورية والازمة للائتمان والتأمين والتسويق هي من المؤشرات الاولى لتنظيم وتطوير القطاع الزراعي وان اداء القطاع الزراعي يتوقف على كفاءة هذه المؤسسات والتنظيمات وتطويرها في اي بلد نام لذلك لابد من ضرورة انشاء الائتمان الزراعي المؤسسي ويوجد في اليمن بنك التسليف

التعاوني الزراعي الذي تأسس عام 1982م . والذي يجب ان ترعاه الدولة بحيث يضمن توفير القروض لصغار المزارعين بسعر فائدة منخفض كما يجب امداد المزارعين بالاحتياجات الضرورية للإنتاج الزراعي كالأسمدة والمبيدات عن طريق مؤسسات الأئتمان الزراعي .

3- تطوير الزراعة والتوسع في استعمال الأراضي الزراعية:-

وهذا الهدف ضروري وهام لاستقرار المزارع؛ لذلك لابد من ايجاد قوانين تنظم عملية استئجار الاراضي وتوطين المزارعين والتوسع في الرقعة الزراعية بحيث يفسح المجال للمزارعين الصغار لاستعمال الأرض بهدف زيادة الإنتاج الزراعي أو استئجار الأرض ففي العراق مثلاً تم اصدار القانون رقم 35 لسنة 1983م بشأن استغلال الاراضي وذلك بهدف خلق نموذج جيد للاستغلال الزراعي يتحقق من خلاله مزايا الإنتاج الزراعي الكبير عن طريق تأجير مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية الفائضة عن حاجة الفلاحين الذين استفادوا من قوانين الاصلاح الزراعي .

وقد حقق هذا القانون العديد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ومن أهمها :-

1. استغلال الاراضي الزراعية التي لم تستغل سابقاً .
2. توظيف الامكانيات الفنية والمادية لدى الافراد والشركات الخاصة في مجال الاستثمارات الزراعية .
3. ادخال الاساليب العلمية الحديثة في الزراعة
4. زراعة المحاصيل الاستراتيجية وفقاً لأسعار تشجيعية معلنة مسبقاً.
5. خلق المنافسة بين المزارعين والمستثمرين بموجب هذا القانون بأتجاه استغلال كامل للاراضي الزراعية وتحقيق اعلى للإنتاجية والإنتاج لصالحهم ولصالح الدولة .
6. تعزيز نمط الإنتاج الزراعي الكبير وتوخي زيادة كفاءة انتاجية الأرض والعمل والأدارة الزراعية [5].

هذا وقد بلغت المساحة الكلية التي أُجرت وفق هذا القانون منذ تطبيقهُ عام 1983م وحتى عام 1993م حوالي (6) مليون دونماً (1.429 مليون فدان).

كما يجب ان تكون هناك استراتيجية دائمة للتوسع في استصلاح الاراضي الزراعية بحيث يؤمن الحجم الكافي من الحيازات الزراعية التي تضمن للمزارع دخلاً مناسباً يكفيه هو وأسرته ويحثهُ على البقاء في ارضه وعدم الرغبة في الهجرة إلى المدينة.

4- ضرورة مشاركة سكان الريف في عملية التنمية :-

الهدف الأساسي للتنمية الريفية هو اشراك الأهالي بكل فئاتهم في التنمية الريفية وهذا يساعد الأهالي على الاجتماع الدائم والمستمر من اجل مناقشة اوضاعهم وتلمس قضاياهم فهم يناقشون ويقترحون ويساهمون في ايجاد المشاريع ومتابعة القرارات وتنفيذها وهذا كله يخلق منهم مجتمعاً اكثر قدرة على اصلاح احواله ومعالجة مشاكله والاهتمام بشؤونه المختلفة كما يساعد على مساندة وتعزيز برامج التغير ومؤثراتها مما يجعلها اكثر ثباتاً ونفعاً.

فعملية التنمية الريفية اذا لم تنبع من بيئتها بناء على الحاجات التي يشعر بها أهالي الريف أنفسهم فقد يصعب عليها ان تنمو وتزدهر اذا فرضت من جهات عليا في الدولة وقد وضعت المنظمة الدولية للاغذية والزراعة في برنامج التحرر من الجوع ثلاث متطلبات أساسية لأي برنامج تنموي في المناطق الريفية وهذه المتطلبات هي:-

1. ان يلعب السكان الريفيون دوراً رئيساً في التنمية الريفية.
2. ان يكون تدخل الحكومة وتحركها عبارة عن استجابة لطلب السكان الريفين أنفسهم وليس العكس .
3. ان تكون العناصر الأساسية للتنمية من نفس المنطقة بحيث تكون العناصر الأخرى التي من خارج المنطقة عبارة عن عناصر مكملة فقط [6].

فهناك شيء ثابت واكيد وهو انه لايمكن تطوير الزراعة بواسطة الدولة كعنصر مباشر وفعال في الإنتاج فهناك دور للدولة من دون سواها فالدولة تؤمن الأمن والدفاع والعدالة الاجتماعية لكل فئات المجتمع ولكن يصعب عليها ان تقوم بعملية الإنتاج نفسه بل يجب ان تفسح المجال للمنظمات والتعاونيات الزراعية للقيام بهذه العملية ولابد ان يقتصر دورها في توفير الحوافز لأبناء الريف وتأمين المتطلبات اللازمة للقيام بعملية الإنتاج وأن تساند المشاركة الشعبية وتشجيعها على القيام بنفسها بعملية التنمية وان تؤمن للمزارعين المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية الريفية في مجتمعاتهم المحلية.

وقد يختلف الاسلوب الخاص بالتنمية الريفية المتكاملة بين بلد وآخر فهناك بعض البلدان التي نجحت فيها التعاونيات الزراعية واخرى نجحت فيها جمعيات المزارعين أو التنظيمات المحلية ومنها ما دعم نقابات المزارعين أو النقابات الريفية ولكن في كل هذه التجارب فان مدى النجاح والتقدم يتوقف على مدى التنظيم الذي وصلت اليه هذه

المجموعات من تطوير اوضاعها اما دور الدولة في كل ذلك فهو بمثابة الحاكم المنصف فاذا ما حاول البعض احتكار هذه المنظمات المحلية لصالحه مستغلاً اياها، أو اذا حاول احد المواطنين ان يفرض ارادته دون اي حق أو اذا تعامل مع سكان الريف بما يتسم بالعدوانية هنا يجب على الدولة ان تتدخل بما هو حق وعادل للدفاع عن الأكثرية الساحقة من اهالي الريف.

وخير مثال ذلك هو التجربة الصينية نظراً للدروس التي يمكن الاستفادة منها عن طريق مشاركة الكومونات في عملية التنمية الريفية فقد نجحت التجربة الصينية في اشراك المواطنين في وضع خطط الإنتاج وتنفيذها من خلال اللامركزية والادارية والتنظيمية[8] ، فعلى الرغم من ان هناك بعض التدخل من قبل الادارة الحكومية المركزية في عملية التخطيط الزراعي والتوجيه إلا أن المنتجين لديهم حرية لابأس بها في تحديد الإنتاج الذي يريدون ولديهم الامكانيات في خلق وتنمية البنية التحتية لتحقيق التنمية الذاتية لمجتمعاتهم وقد اعطت الحكومة الصينية المزيد من الحريات للمشرفين على الكومونات من تكييف اوضاع الإنتاج والتصرف فيه بالطريقة التي يرونها مناسبة لهم[7].

5 – ادماج المرأة ومشاركتها في عملية التنمية:-

ان التركيز على دورة المرأة وتأثيرها على برنامج التنمية تعود جذوره إلى السبعينيات عندما تبنت الامم المتحدة مؤتمراً عالمياً للمرأة عقد في مدينة مكسيكو في عام 1975م ومؤتمر الأمم المتحدة مؤتمراً عالمياً للمرأة في مدينة كوبنهاجن (الدنمارك) في يونيو 1980م . وشهد مؤتمر نيروبي عام 1985م تمثيلاً رسمياً وشعبياً لمعظم دول العالم التي تعهدت باتخاذ خطوات ملموسة بحلول عام 2000م صوب القضاء على جميع اشكال التمييز على أساس النوع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد اضحت الان قضية المرأة من الاولويات التي يحرص عليها المخططون الانمائيون والمنظمات الدولية والمحلية فهناك اعتراف متزايد بضرورة ادماج المرأة في المسار العام للتنمية الريفية سعياً إلى تحفيز القوى العاملة الزراعية بأكملها رجالاً ونساءً وتحقيق الحد الاقصى لإنتاجها والمرأة تمثل أدارة هامة من أدوات التغيير في المناطق الريفية ومورداً غير مستغل إلى حد بعيد يمكن ان يساهم في انتعاش اقتصاديات الريف ويؤدي إلى زيادة الإنتاج والمساهمة الواسعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع سياسات وبرامج فعالة على جميع المستويات تساعد على تعزيز فعالية مساهمة المرأة بقدر أكبر وتيسر لها

الحصول على المنافع المستمدة من جهدها ومن ثم يجب ان لاتحرم المرأة في الريف اجتماعياً واقتصادياً بل يجب ان يفسح لها المجال بالمقارنة مع الرجل للوصول إلى حقوقها واكمال رسالتها واتمام واجباتها كعنصر منتج في المجتمع الريفي كما يجب التغلب على القضايا والاعراف التقليدية التي يمكن ان تعترضها وتوفير الخدمات والمؤسسات التنموية التي تتيح للمرأة العمل وتعمل على رفع مكانتها في المجتمع .

فضلاً عن ذلك فهناك مجموعة من الاهداف التي يجب مراعاتها لتنمية المجتمع الريفي وهي :-

1. الاهداف التخطيطية :- وتعمل هذه الأهداف على تحقيق الأمور التالية:-
   أ. المساعدة على دراسة المجتمع الريفي كوحدة واحدة لتحديد احتياجاته اللازمة وموارده المختلفة المادية والطبيعية والبشرية .
   ب. بذل الجهود في ترتيب الاحتياجات المختلفة على حساب اهميتها في المجتمع
   ت. وضع سياسة عامة للاصلاح في المجتمع الريفي في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية ...الخ
   ث. التفاني من اجل رسم خطة للاصلاح مقسمة إلى مراحل زمنية مع ايضاح دور كل فئة من فئات المجتمع في الخطة المرسومة .
2. الاهداف التنسيقية : وتعمل هذه الاهداف على تقديم :-
   أ. المساعدة في تنسيق الجهود الحكومية في الاصلاح على مختلف المستويات في المجتمع الريفي
   ب. المعاونة في التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية وعلى مختلف المستويات
   ت. المساعدة في التنسيق بين جهود الاهالي وعلى مختلف المستويات.
3. الاهداف التدعيمية:- وتعمل على :-
   أ. المساعدة في تدعيم الهئيات الاهلية التي تخدم المجتمع عن طريق الاعانات المادية والفنية .
   ب. العمل على رفع مستويات الخدمات الاهلية والحكومية في المجتمع الريفي عن طريق تشجيع برامج التدريب والمؤتمرات والبحوث والمطبوعات وانشاء نماذج من الخدمات كأمثلة يحتذي بها في مناطق أخرى [8].

وهناك اهداف خاصة اخرى تتمثل في :-

1. تشجيع المواطنين والحكومة على البدء بخدمات جديدة يحتاج اليها المجتمع الريفي في حدود الخطة المرسومية .
2. المساعدة في نشر الوعي الاجتماعي والإنتاجي بين المواطنين بواسطة المحاضرات والندوات والبرامج الانمائية والتلفزيونية والمطبوعات ....الخ .

فمن خلال ما تقدم يتضح لنا ان اهداف التنمية الريفية المتكاملة هو تحسين نوعية الحياة في الريف من خلال العمل على زيادة الإنتاج النباتي والحيواني وتوفير مياه الشرب النقية ورفع فعالية مشاركة المرأة في التنمية وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية لجيمع ابناء المجتمع الريفي اي ان التنمية الريفية المتكاملة تهدف إلى تحقيق كل ما من شأنه جعل الريف اكثر جاذبية لعيش ابنائه فيه .

عناصر التنمية الريفية المتكاملة:

هناك مجموعة من العناصر التي فيما لو تحققت جميعها أو جزء منها لتحققت مسألة التنمية الريفية على جميع مستوياتها ومن جميع جوانبها ومن هذه العناصر هي:-

1. توفير الخدمات الإنتاجية الأساسية :-

أ. استصلاح الأراضي:-

ان المفهوم العام لاستصلاح الأراضي هو انشاء شبكات ري وغسل التربة للتخلص من الاملاح الموجودة فيها واحياء الأرض البور المتروكة والخالية من الاملاح عن طريق ايصال الماء اليها وتصريف المياه الزائدة عن حاجة التربة وازالة القلويات منها ، وحفر الآبار لتوفير السقي وتعديل الأرض وتسويتها وايقاف التصحر[10] اي انه يشمل اعادة بناء التربة وجعلها منتجة وتحسين صفاتها لتصبح اكثر ملائمة لنمو النبات لذلك فتخليص التربة من الاملاح تتم بطرق عدة منها الفيزيائية أو الكيميائية أو البايولوجية *

وعملية استصلاح الاراض يستهدف في الأساس الى:-

1. زيادة القدرة الإنتاجية للاراضي لتوفير المواد الغذائية وهذا بدوره يقلل استيراد المواد الغذائية من الخارج ويعمل على توفير متطلبات الصناعة من المواد الخام الزراعية وزيادة استعمال الاساليب الحديثة في الزراعة مما يضمن تحقيق الأمن الغذائي للدولة المعنية .
2. يعمل على توفير فرص عمل ملائمة لأبناء المجتمع الريفي .
3. يعمل على ايجاد الظروف الملائمة للحد من عملية هجرة الريفيين الداخلية والخارجية.

4. يؤدي إلى الاستيطان وخاصة استيطان البدو وتحويلهم إلى مزارعين.

ب – الخدمات الريفية العامة (السدود – قنوات الري – الطرقات):-

يجب الاهتمام بالهياكل الإنتاجية الأساسية مثل بناء السدود للاستفادة من مياه الأمطار وكذا انشاء قنوات للري والمحافظة عليها وصيانتها بأستمرار ولابد أيضاً من توفير وسائل النقل الحديثة وتعبيد الطرق من اجل نقل منتجات الزراعية من المزرعة إلى الأسواق فضلاً عن تسهيل نقل الاحتياجات المحلية من القرى ومراكز المدن إلى خارج المجتمع المحلي .

ولابد ايضا من توفير الخدمات الضرورية للمجتمع الريفي كالكهرباء والمياه النقية والاتصالات وغيرها للحد من الهجرة إلى المدن .

2. 1. 3 توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية :

أ. التعليم :-

تكمن اهمية المؤسسات التعليمية في تسريع التغير الاجتماعي باتجاه خلق قيم جديدة اكثر ملاءمة لاغراض التنمية وهذا يدعو إلى ضرورة هيكلة التعليم وربطها بحاجات الأغلبية الريفية بصورة شاملة ابتداءً من المراحل التعليمية؛ لذا فقد استمرت العملية التعليمية في اغلب البلدان النامية في حالة من الانفصال عن متطلبات التنمية الريفية وبرزت هذه الظاهرة في مجالات عديدة منها :-

1. عدم كفاءة المؤسسات التعليمية كماً ونوعاً مع حاجات الريف فضلاً عن ان معظم هذه المؤسسات يتم انشاؤها في مراكز المدن أو بعيداً عن المناطق الريفية .
2. اهمال تعليم المرأة في المناطق الريفية خاصة الأمر الذي زاد من انتشار الامية
3. ضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية وبين المؤسسات الإنتاجية
4. اهمال الدراسات التطبيقية ونقص المعاهد الفنية وهذا بدوره يؤدي إلى نقص في التخصصات الفنية والكوادر المتوسطة
5. ارتفاع مؤشرات الرسوب وتصاعد ظاهرة التسرب في المراحل التعليمية المختلفة[11] ممّا أدى إلى بروز مشكلتين هما :-

1. عدم تناسب مخرجات العملية التعليمية وحاجات التنمية والتي تجسدت في ارتفاع البطالة الظاهرة والمستمرة .

2. ارتفاع تكاليف العملية التعليمية مقابل انخفاض مخرجاتها وتدني عوائدها في العملية الإنتاجية .

ب. الصحة :-

ان بلوغ جميع شعوب العالم مستوى من الصحة يمكنها من ان تحيا حياة منتجة اجتماعياً واقتصادياً يعتبر هدفاً بحد ذاته وبالتالي فقد سعت جميع الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي في جعل الرعاية الصحية هي المدخل الأساسي لتحقيق هذا الهدف باعتباره جزءاً من التنمية وهذا الهدف هو الذي اصبح شائعاً تحت شعار توفير الصحة للجميع بحلول عام 2000م. ومن اجل الوصول إلى هذا الهدف نرى ضرورة رفع المستوى الصحي من خلال الاهتمام بالطب الوقائي والرعاية الصحية الاولية وبناء المستشفيات والمراكز والوحدات الصحية في المناطق الريفية وايجاد النظام التراتيبي التسلسلي المتمثل في ايجاد توزيع متسلسل للخدمات الاجتماعية في مجال التعليم الكليات والمعاهد والمدارس وفي مجال الصحة المستشفيات و المراكز الصحية والوحدات الصحية حسب كثافة السكان في كل منطقة فالمستشفيات المزودة بالتكنلوجيا المتطورة مطلوب بناؤها في المدن الكبيرة وعواصم المحافظات ومنها المستشفيات التخصصية والمستشفيات العامة ثم المراكز الصحية في التجمعات السكانية المتوسطة الحجم ثم الوحدات الصحية في القرى المتناثرة فالمركز الصحي يقدم خدمة لـــ(15) الف نسمة والوحدة الصحية تقدم خدمة لـــ(5) الف نسمة كذلك يتم توزيع مراكز رعاية الامومة والطفولة والخدمات الصحية الاخرى حسب كثافة عدد السكان في التجمعات السكانية[9].

كما ينبغي ايضا التنسيق فيما بين القطاعات المتصلة بقطاع الصحة الزراعة والصناعة وتثقيف المجتمع بشأن المشكلات الصحية السائدة وطرق الوقاية منها والسيطرة عليها وتوفير القدر الكافي من الغذاء والتغذية الصحية وتوفير مياه نقية كافية ورعاية الام والطفل والوقاية من الامراض المستوطنة محلياً ومكافحتها والتحصين ضد الامراض المعدية الرئيسية والعلاج الملائم للامراض والاصابات الشائعة وتوفير الادوية الأساسية...الخ .

ج: المسكن:-

ويتمثل ذلك في ضروروة انشاء المساكن الصحية كالقرى العصرية والمجمعات السكنية التي تتوفر فيها معظم مستلزمات الحياة الحضارية الحديثة والخدمات الضرورية كالماء النقي والكهرباء والصرف الصحي ... الخ .

د: مراكز تنمية المجتمع الريفي :-

هي عبارة عن وحدات زراعية – تعليمية – صحية – اجتماعية – تضم مجموعة من الانشطة تعمل على تطوير الحياة في المجتمع الريفي بمجالاتها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

وتهدف هذه المراكز إلى تطوير وتنمية المجتمع الريفي في مختلف مستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويتم ذلك عن طريق المراكز الاجتماعية التي تعمل على تطوير العنصر البشري اجتماعياً وثقافياً والى نبذ العلاقات العشائرية والقبلية وايجاد علاقات اجتماعية جديدة تتماشى ومفاهيم العصر وتسعى هذه المراكز إلى تقديم التوعية اللازمة والمساهمة في مجالات العمل المشترك كما توجد مراكز مختلفة مثل المركز الصحي الذي يعني بنشر التوعية الصحية للمواطنين والرعاية الصحية للأمومة والطفولة ومراكز تتعلق بنشاط المرأة وتدعو هذه المراكز إلى ضرورة القضاء على الأمية المنتشرة بين صفوف النساء وتبحث العلاقات الاجتماعية بين الاسر الفلاحية وتدعو إلى ضرورة الاهتمام بالاسرة والقيام بالاعمال اليدوية والصناعات الحرفية والاشغال والتدريب ....الخ.

3 – الأهتمام بالبحوث الزراعية والتدريب:-

يهدف البحث الزراعي إلى الكشف عن حقيقة أو مشكلة زراعية ما ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لها وهو شرط ضروري لنجاح برامج التنمية الريفية خاصة وان البحثو التطبيقية تعمل على تقييم برامج التنمية في مراحلها المختلفة ابتداء من الاعداد والمتابعة والتنفيذ .

كما ينبغي الاشارة هنا إلى ضرورة العمل على تدريب العمال غير المهرة على مختلف الاعمال وايجاد دورات تدريبية لهم واعادة التأهيل للعمال اثناء الخدمة لإكسابهم المهارة المهنية وتمكينهم من معرفتهم وتدرجهم في السلم الوظيفي .

4 – الأهتمام بالمشروعات الزراعية – الصناعية :-

ان التنمية الريفية المتكاملة تتطلب وجود المشروعات والمجمعات الزراعية – الصناعية للاستفادة القصوى من المدخلات الزراعية في الصناعة وهذا بدوره يساعد على ايجاد التجمعات السكانية وتكوين القرى النموذجية فانشاء العديد من الصناعات في المناطق الريفية يعتمد على توفير البنية الأساسية للصناعات الريفية وخير مثال على ذلك هو نجاح الصين في الدمج ما بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية الأمر الذي ادى إلى ازدهار الصناعات الريفية واصبح سكان الريف يعملون في الصناعة من دون حدوث اختلالات كبرى وتستخدم منشآت المدن الصغيرة والمنشآت الريفية حالياً ما يزيد على 100 مليون نسمة [10].

كما لا ننسى ضرورة الاهتمام بالصناعات اليدوية والحرف التقليدية التي يقوم بها الفلاح أو احد افراد اسرته في اوقات الفراغ والتي لاتحتاج إلى مهارات وخبرات عالية كمفروشات الحصير القبعات وكذا الاواني والادوات المنزلية كما ان الاهتمام بالثروة الحيوانية والعناية بها يساعد على ايجاد بعض الصناعات الغذائية كالأجبان والألبان .... وغيرها .

فالتصنيع في الريف يتطلب :-

1. الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد على امتصاص اعداد كبيرة من القوى العاملة .
2. انشاء ودعم مراكز الائتمان والمؤسسات المحلية لتوفير مستلزمات الإنتاج والقروض وخدمات التسويق لسكان الريف .
3. تنمية الصناعات الزراعية بتشجيع الإنتاج المحلي وتصنيع خامات زراعية محلية يستفيد منها القطاع الصناعي .
4. دعم وتنشيط الصناعات الحرفية التي يقوم بها سكان المجتمع المحلي .
5. انشاء حزام اخضر حول القرى وذلك لحماية البيئة وسد الاحتياجات المحلية من الاعلاف والوقود والاخشاب .
6. تطوير وتحسين ادارة الثروة السمكية وتربية الاحياء المائية مع التأكيد على ضرورة تلبية الاحتياجات اصغار المنتجين ويشمل ذلك الاستفادة من المنتجات السمكية وتقليل الفاقد ومكافحة التلوث .

5 – دور الارشاد الزراعي في برامج التنمية الريفية :-

يعرف الارشاد الزراعي بأنه خدمة ارشادية يقوم بها جهاز متكامل من المرشدين الزراعيين والقادة المحليين لدفع المزارع إلى الاستعمال الامثل للموارد المتاحة بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية ورفع مستواهم الثقافي والاقتصادي عن طريق احداث تغيرات سلوكية مرغوبة في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم .

ويكمن دور مؤسسات الارشاد الزراعي المزودة بالمتخصصين من الفئات المختلفة شباب – نساء مزارعين بصفة عامة فيمكن مثلا ان ينصب دور الارشاد الزراعي على تدريب جزء من الشباب الريفي وتأهيله للعمل في مجالات زراعية مستعين بالأساليب العصرية في الإنتاج بينما الجزء الآخر منهم يمكن تأهيلهم للعمل في المجالات غير الزراعية كذلك يمكن توجيه ربات البيوت إلى استغلال امكانياتهم في مجالات الصناعات الغذائية والريفية . ويتمثل ايضا في ضرورة التوعية للاستغلال الامثل للموارد المتاحة والمستغلة فضلاً عن الاستعمال الامثل للمعدات والاساليب التكنولوجيا الحديثة مما يدعو لتقبل الجديد والابتكار والتطلع إلى مستقبل افضل [11].

كما أن الخدمات الارشادية لتحسين الحياة المنزلية وتحت هذا العامل يكمن اهمية الدور الذي تقوم به اخصائيات الاقتصاد المنزلي متعاونات مع الاجهزة الطبية في توعية الاسرة الريفية في مجال تنظيم النسل والاهتمام بالطفل ورعاية الاسرة والاهتمام بشؤون التدبير المنزلي ونظافة المنزل فضلا عن ذلك ضرورة الاهتمام بمجال الارشاد الاستهلاكي وغيره . وعلى هذا لابد أيضاً من كل ما تقدم لابد ايضا من :-

1. نشر الامن والاستقرار حتى يطمئن الناس على مستقبلهم مع تنمية روح الادخار والاستثمار فيهم .
2. القضاء على كل الظواهر والانحرافات التي تعيق عملية التنمية وتغيير القوانين المعرقلة لزيادة الإنتاج .
3. توفير السلع والخدمات بأسعار تناسب متوسط الدخل الفردي لما في ذلك من تهئية للادخار المحلي [12].

رابعاً: استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة :-

إنَّ اعداد استراتيجية التنمية الريفية يكون على أسس علمية تعتمد على الاحصائيات والدراسات العلمية لتقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن وتصاغ لزيادة الإنتاج وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وتهدف استراتيجية التنمية الريفية في الأساس إلى انتاج الغذاء محليا وهذا يساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية وفي الاعتماد على الذات عن طريق تحقيق الامن الغذائي ويكون من خلال استصلاح الاراضي وازالة معوقات الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية وتوفير المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعات المحلية بالنوعية والمواصفات التي تتطلبها العملية التصنيعية وتنمية قطاع الإنتاج الحيواني من اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض والالبان وتوفير مستلزمات الإنتاج الضرورية لهذا القطاع وارتفاع الكفاءة التسويقية له مما يساعد على تحقيق اكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات كما يعتمد على زيادة الإنتاج من الثروة السمكية عن طريق زيادة دخول العاملين في قطاع الصيد التقليدي وتشجيع المجهودات الذاتية للصيادين مع المساعدة على انشاء صناعة مساعدة من تعليب وتصنيع الاسماك واقامة صناعة لبناء مراكب الصيد والشباك ومعدات الصيد مع الاهتمام بإجراء البحوث والدراسات الخاصة بالثروة السمكية من اجل توفير الاكتفاء الذاتي من الاسماك .

وتعتمد استراتيجية التنمية الريفية على ضرورة الاهتمام بالعمالة الزراعية بهدف القضاء على البطالة الموسمية .

ونرى انه من المناسب جدا اختيار الاستراتيجية الملائمة للدول النامية المعتمدة على الترابط بين الإنتاج وتوفير الخدمات الاجتماعية وتحديث القطاع الزراعي بادخال التكنولوجيا الحديثة والاصلاح المؤسسي المناسب والاصلاح الاداري وهذا كله يقودنا إلى استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة التي تركز على ما يلي :-

1. المشاركة الشعبية ودفع الناس نحو فرص عمل جديدة في الريف .
2. تأمين حد مقبول من الخدمات التعليمية والصحية
3. تحسين الانماط الاستهلاكية وخاصة من الغذاء والتغذية للفئات الفقيرة
4. زيادة الإنتاج الزراعي دون احداث تدهور للبيئة
5. التنسيق فيما بين كافة مكونات التنمية وخاصة بين ةمكونات التنمية الاقتصادية من ناحية والاجتماعية من ناحية اخرى .

البرامج المثلى للتنمية الريفية المتكاملة :-

هي مجموعة الانشطة التي يمكن بواسطتها تطوير الحياة الريفية بمجالاتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذه البرامج تشتمل على :-

البرامج الاقتصادية :-

ويقصد بها مجموعة من الانشطة التي تعمل على رفع كفاءة استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع الريفي كما انها تعمل على زيادة الإنتاج وخفض تكلفته وتحسين نوعيته وكفاءة تسويقه وتوفير السلع والخدمات للسكان الريفيين بالنوعية الجيدة ولدى مستويات سعرية مناسبة لدخولهم وهذه الانشطة متنوعة وعديدة وتشمل نواحي مختلفة منها على سبيل المثال : ((توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور واسمدة وشتلات ومخصبات ومبيدات حشرية وعلاج للأمراض النباتية رفع مستوى خصوبة التربة باستعمال المخصبات الصناعية واقامة قنوات الري والمصارف وتطهيرها المستمر والميكنة الزراعية والزراعات المحمية وادخال طرق الري الحديثة مثل الرش والتنقيط تنمية الثروة الحيوانية والدواجن وتربية الاسماك وتجهيزها وتجهيز الفواكه والخضار والفواكه وتصنيعها وانتاج العسل وتقطير زيوت النباتات وصناعة الأثاث الخشبية وصناعة السجاد والفخار والخزف والبلاط وصناعة الجلود وما يتكامل مع هذا كله من انشطة مثل ورش الصيانة والاصلاح وانشطة النقل والتخزين وغيرها من الانشطة الاقتصادية المختلفة التي تتفق وطبيعة الاقتصاد الريفي وعلى ضوء ذلك فان هناك مجموعة من المعايير التي يجب مراعاتها في اي نشاط اقتصادي ولعل اهم هذه المعايير هي)) [13]:

1- ان يكون النشاط معتمداً بدرجة أساسية على مكونات محلية:-

وفق هذا المعيار يجب ان تعطي الاولوية للنشاط الاقتصادي الذي يعتمد أساساً على مكونات وموارد من البيئة المحلية للمجتمع الريفي نفسه بهدف تنمية القرية مثل مشروع ارياف الابيض بالسودان وتوابعها موضوع التنمية فاذا لم تتوفر هذه المكونات والموارد في القرية نفسها فانه يتبعه في الاولوية على المكونات والموارد المتوفرة في الاقليم الذي تقع فيه هذه القرية ويليه توفير الموارد من الاقاليم المجاورة أو ان تكون هذه المكونات متوفرة في اي بقعة من بقاع الوطن على ان يكون البديل لذلك كله هو استيراد هذه المكونات والمواد من خارج البلد وبالتالي يكون سداد قيمتها بالعملة الصعبة مما يزيد من الاعباء على ميزان المدفوعات لهذا البلد؛ لذا لابد ان تتضمن التنمية اعادة التوجيه الموارد المتاحة مما يحقق كفاءة استغلالها أو الاستفادة القصوى مما هو متاح فعلا في المجتمع المحلي من موارد وامكانيات على ان يتم استكمال جزء أو بعض من الموارد

اللازمة للنشاط من خارج المجتمع المحلي اذا كان هناك ضرورة لذلك لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد المحلية.

2- ان يؤدي النشاط إلى زيادة الإنتاج:-

وهو معيار هام من الانشطة الاقتصادية الريفية وخاصة الزراعية منها ووفقاً للظروف الراهنة فان معظم البلدان النامية تعتمد بدرجة أساسية على الخارج في اشباع اغلب احتياجاتها من الغذاء مما يؤدي إلى تدهور الامن الغذائي لها؛ لذا وجب على هذه الدول ان تعمل على سد احتياجاتها الغذائية من الإنتاج المحلي عن طريق الزيادة الكمية من الإنتاج الزراعي وهذا لايتم الا عن طريق جملة من التدابير التي يجب مراعاتها مثل استصلاح الاراضي وزيادة خصوبتها وتنظيم الدورة الزراعية وادخال الري الحديث وتوفير مستلزمات الإنتاج وغيرها من التدابير التي تساعد على الزيادة الفعلية للإنتاج الزراعي.

3- ان يزيد النشاط من فرص العمل المتاحة :-

وهذا المعيار يساعد على ايجاد فرص عمل فلاشك ان ظاهرة البطالة في البلدان النامية في ازدياد مستمر إذ انها مبعث قلق على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولحل مشكلة البطالة ينبغي زيادة الاستثمار والتوسع في المشاريع الزراعية التي توفر فرص عمل جديدة للعمال وهذا بدوره يؤدي إلى تشغيل عدد كبير من القوى العاملة ويساعد على امتصاص جانب كبير من قوة العمل العاطلة وشبه العاطلة في المجتمع المحلي.

4- ان يساعد النشاط على حماية البيئة الريفية :-

وهذا المعيار يعطي الافضلية للانشطة الاقتصادية التي تساهم في صيانة البيئة والحفاظ عليها وعدم تدهورها وتلوثها وعدم تلويث الهواء بالغازات كما يدعو إلى ضرورة الاهتمام بالأرض والحد من جرفها وكفاءة استعمال المخصبات والمبيدات الكيماوية فيها وضرورة الحفاظ على المياه وعدم الاسراف فيها وعدم رمي المخلفات الصناعية في مياه البحار والانهار ويدعو ايضاً هذا المعيار إلى ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استعمالها بهدف تحقيق التنمية المستديمة .

5- ان يتكامل النشاط مع باقي انشطة المشروع الشامل للتنمية الريفية :-

هو عملية تدعو إلى ضرورة التكامل فيما بين الانشطة المختلفة وازالة العوائق التي يمكن ان تواجه هذه الانشطة فمثلا ان نشاطا اقتصاديا لزيادة الإنتاج النباتي يمكن له ان يتكامل مع نشاط ثالث لتربية الحيوانات أو الدواجن الذي يمكن ان يتكامل مع نشاط رابع لمخلفات الحيوانات التي تتكامل مع نشاط خامس لدبغ الجلود الذي يكملهم بنشاط سادس لتصنيع الاحذية والمنتجات الجلدية وهذا يمكن لها ان تتكامل مع انشطة البرامج الاجتماعية مثل التدريب والتأهيل على المهارات التي تتطلبها الانشطة الاقتصادية فمثل هذا التكامل فيما بين انشطة وبرامج التنمية الريفية هو ما يحقق بالفعل تنمية ريفية متكاملة.

البرامج الاجتماعية في التنمية الريفية :-

هي مجموعة من الانشطة التي تساعد تنفيذها على تحسين رفع مستوى الوعي لابناء المجتمع الريفي ويعمق شعورهم بالمسؤولية ويدفعهم إلى التطلع المستمر لحياة افضل ومن ثم فان هذه البرامج تنفذ من خلال انشطة يتعلق كل منها عمليا بجانب أو اكثر من جوانب الحياة الاجتماعية في القرية وذلك بمشاركة فعالة مستنيرة من ابنائها بما يحرك دوافعهم نحو التغير المستمر لظروف المجتمع إلى الافضل؛ لذا فان البرامج الاجتماعية التي يمكن اختيارها في مشروع التنمية الريفية يمكن لها ان تشمل برامج التعليم النظامي وغير النظامي وبرامج التدريب المتنوعة وبرامج الصحة العلاجية والوقائية وتنظيم الاسرة والبرامج الدينية والروحية والبرامج الثقافية والفنية والبرامج الترفيهية ويمكن ان تكون هذه البرامج عامة وموجهة لمختلف الفئات أو يمكن ان توجه لفئات محدودة منهم مثلاً: برامج الشباب، المرأة، الطفولة، كبار السن، المعوقين...الخ .

لذا فأن اي برنامج تنموي ناجح لابد له ان يمر بخمس مراحل أساسية هي [14] :

أولاً: مرحلة الاستكشاف والتحليل:-

وتهدف هذه المرحلة ضرورة التعرف الدقيق على المجتمع المراد تنميته وهذه المرحلة تشمل:-

1. حصر الموارد الطبيعية والمادية والبشرية والخدمات الأساسية والمنظمات بالقرية مثل مساحة الاراضي الزراعية والقابلة للزراعة والاراضي البور ونوعية هذه الاراضي طينية – رملية والتركيب المحصولي وحدات الإنتاج الحيواني والدواجن الحيازات

للأرض الميكنة الزراعية الآلات الزراعية الخامات الطبيعية المنظمات الحكومية والشعبية القائمة وما تؤدي من خدمات متنوعة مثل الخدمات التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية والتمويلية والثقافية والروحية والتنظيمية وادارة المجتمع المحلي ، الكهرباء ، المياه ، المساكن ، وعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي في الوحدات الريفية التابعة والتركيب السكاني النوعي والعمري والتعليمي والمهني .

2. التعرف على العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وخاصة المؤثرة منها في عملية التنمية ومدى انتشارها بين ابناء المجتمع .
3. التعرف على القيادات المحلية التي تؤثر في المجتمع والتي لها تأثير في الرأي العام المحلي .
4. التعرف على الخبرات السابقة التي عاشها المجتمع الريفي وضرورة تسجيلها بطريقة تؤدي إلى تراكمها والاستفادة منها بشكل فعلي .

وتتبلور هذه المرحلة برسم الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للقرية توضح فيها توزيع المشاريع الصناعية – الزراعية – الخدماتية – المدارس – المراكز الصحية – المراكز الثقافية ....الخ ويقوم بوضع هذه الخريطة الخبراء المتخصصون ويساعد في ذلك عدد محدود من ابناء المجتمع المحلي المتنورين حيث يعكف الخبراء في تحليل المعلومات والبيانات والتي حُصِل عليها مستعينين بالتفسيرات التي يقدمها ابناء المجتمع وتنتهي هذه المرحلة بوضع صورة دقيقة مفصلة لحالة المجتمع المحلي وتوضيح ظروفه وتحديد المشاكل والفجوات والتغيرات القائمة من وجهة نظر المحللين.

ثانياً: مرحلة استثارة المجتمع:-

وتهدف هذه المرحلة إلى لفت انتباه المجتمع المحلي إلى الموارد المتنوعة الموجودة فيه والى ضرورة استغلالها الاستغلال الامثل كما يجب لفت انتباه إلى القصور والنقص الذي يمكن ان يواجه المجتمع وانه بالامكان سد مثل هذا النقص من خلال مشاركتهم الفعالة في علاج مشاكلهم باسهامتهم المتنوعة وتتضمن هذه المرحلة ما يلي :-

1. عرض ما توصلت اليه مرحلة الاستكشاف والتحليل على المجتمع مع ضرورة التعرف على نتائجها وخاصة فيما يتعلق بالامكانيات والموارد المتاحة وغير المستغلة بكفاءة ومدى قدرتها على مواجهة نواحي النقص في بعض احتياجاتهم الأساسية .

2. تذكير ابناء المجتمع المحلي بالخبرات الاجتماعية الناجحة التي مروا بها والخبرات الاجتماعية الفاشلة مع ذكر الاسباب التي ادت إلى مثل هذا الفشل أو النجاح.
3. تعريف ابناء المجتمع بالخبرات التنموية المطبقة بالفعل في مجتمعات محلية اخرى مقاربة في ظروفه مع المجتمع المستهدف تنميته وتوضيح الطرق والاساليب التي اتبعتها هذه المجتمعات لنجاح هذه التجارب .

ويبدأ تنفيذ هذه المرحلة أولاً على القيادات المحلية التي كشفت مرحلة الاستكشاف مدى قوتهم وتأثيرهم على المجتمع المحلي ثم ينتقل إلى القاعدة العريضة من ابناء المجتمع واما طرق الاتصال في هذه المرحلة فيستعان بالأفراد والجماعات ثم الانتقال إلى طرق الاتصال بالجماهير في نطاق القرية كلها وتنتهي هذه المرحلة بإيجاد شعور عام لدى ابناء القرية انه بالإمكان تغير واقعهم بما يحقق لهم مستوى معيشي افضل وانه بالإمكان اعادة تنظيم وتوجيه واستغلال مواردهم المتاحة .

ثالثاً: مرحلة التخطيط والتنمية :-

وتتمثل هذه المرحلة في وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق تطلعات وطموحات ابناء المجتمع المحلي وغالباص ما يبدا ابناء المجتمع في حالة نجاح مرحلة الاستثارة بالمطالبة بمواجهة احتياجاتهم ويشرعون في عرض افكار وحلول للمساعدات من وجهة نظرهم وهذه المرحلة تتضمن ما يلي :-

1. عرض قائمة المشاكل والفجوات التي كشفت عنها مرحلة الاستكشاف والتحليل والتي تعكس بدرجة كبيرة وجهة نظر الخبراء بحيث يكون واضحا امام المجتمع المحلي ان هذه القائمة مجرد افكار اولية من الضروري مناقشتها مع ابناء المجتمع وان من حقهم تعديلها بالاضافة أو الحذف أو التطوير بما يرونه اكثر اهمية وفقا للظروف المحلية وينبغي ان تنتهي مثل هذه المناقشات إلى بلورة ترتيب متفق عليه لأولويات المشاكل والاحتياجات المحلية التي ينبغي مواجهتها .
2. تحديد طبيعة البرامج التنموية المقترحة وفقا لترتيب الاولوليات التي توصل اليه وتوضيح اهدافها بدقة وتقيم متضمناتها وتتابعها الزمني والانشطة التنموية.
3. دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لكل برنامج تنموي سيتم ادراجه في الخطة مع ضرورة تحديد الموارد المادية والبشرية التي ستوجة للبرنامج واحتياجاته التمويلية

والتدفقات النقدية الداخلة الية والخارجة منه والمنافع الاقتصادية سواء أكان سلبا أم ايجابا.

4.توزيع الادوار والمسؤوليات في تنفيذ البرامج التنموية التي يثبت جدواها على الافراد والمنظمات في المجتمع المحلي والبرنامج الزمني لهذه الادوار.

ولابد هنا من التركيز على ضرورة التخطيط الكفء لبرنامج التنمية التي يجب ان تكون متعددة الاغراض والاساليب وان توجه لخدمة جميع فئات المجتمع وان تلبي الاحتياجات الأساسية لأبناء المجتمع وان لا تتعارض مع التقاليد الاجتماعية السائدة وان تحقق نتائج ملموسة وان يتوافر لها الامكانيات الضرورية لنجاحها .

وتنفذ هذه المرحلة من خلال لقاءات واتصالات جماعية بالمسؤولين والقيادات في المنظمات الشعبية والرسمية في القرية للتنسيق فيما يتعلق بالإمكانيات والموارد التي يمكن ان توظفها هذه المنظمات في اي برنامج تنموي وطبيعة الادوار والمسؤوليات وبرنامجها الزمني فينبغي ان يكون من خلال اجتماعات تضم القاعدة العريضة من ابناء المجتمع ولاتقتصر على القيادات المحلية .

رابعا: مرحلة التنفيذ:-

وتستهدف هذه المرحلة تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية التي تضمنتها الخطة وفقا لبرنامجها الزمني ومسؤوليات ادوارها الموزعة على افراد وجهات مختلفة ولابد ان يتضمن ذلك المتابعة المستمرة لهذا التنفيذ بما يكشف العقبات والمشاكل التي يمكن ان تواجه العمل والاسراع في ازالتها من اجل انجاز الخطة وفقا لمعدلاتها المتوقعة .

ويجب ان تراعي الاستثارة المستمرة لابناء القرية وضورة التفاعل الوثيق بين المنظمات والجهات والافراد الذين يتولون تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية مع ضرورة التأكيد على تثبيت التغيير الايجابي الذي يحدث في المجتمع رويدأ رويدأ اثناء تنفيذ البرامج التنموية وخاصة فيما يتعلق بالميول والاتجاهات لدى ابناء المجتمع تجاه قضايا التغيير والمشاركة الشعبية .

ويجب ان تتضمن هذه المرحلة الكشف المستمر والاعلان عن خطوات التنفيذ وما يتم تحقيقه من انجازات بما يضمن مشاركة اهالي المجتمع في الرقابة الشعبيةبفاعلية ويجعلهم يتقيدوا بالبرنامج الزمني المحدد لاستكمال كل خطوة وفقا للخطط والبرامج الزمنية المعلن عنها .

خامساً: مرحلة التقييم:-

وفي هذه المرحلة يقاس حجم ما أُنجز من اهداف موضوعية وفقا لخطة التنمية المحلية وبالتالي فان هذه المرحلة ليست مجرد مرحلة زمنية بل انها مواكبة لكل مرحلة من المراحل الاربع السابقة فمن خلالها يستطيع المجتمع المحلي ان يقيس ويقدر سلامة الجهود والاساليب التي تم اتباعها في كل مرحلة فضلاً عن ان التقييم يشمل القياس الاخير للنتائج النهائية لمرحلة التنفيذ مما يكشف عما حقق بالفعل مقارن بما كان مخططاً له .

فمرحلة التقييم تشتمل :-

1. التغيير الحادث خلال فترات تنفيذ المشروع والبرنامج التنموي ومتابعة هذا التغيير والتقين من سلامة اتجاهه حسب المخطط له .
2. قياس كفاءة اداء الاجهزة والهئيات والافراد الذين عهد اليهم بادوار تنفيذية محددة
3. قياس كفاءة الاساليب والوسائل التي تم اتباعها في التنفيذ .
4. قياس مدى التكامل الذي تحقق فيما بين المشروعات وبرامج التنمية والعطاء الايجابي المتبادل فيما بينها بما يحقق التنمية المتكاملة .
5. قياس وتحليل علاقات التكلفة بالعائد الاقتصادي خلال التنفيذ ومقارنته بما كان متوقعا بحسب دراسات الجدوى التي اعدادها اعدادها في المرحلة التخطيطة .

ويجب ان يعلن نتائج هذا التقييم بوضوح وبأسلوب مبسط على اهالي القرية ليمكنهم من الكشف عن السلبيات والايجابيات التي يمكن ان يحققها هذا التقييم مما يكسب المواطن الشعور بالثقة في مصداقية التقويم وسلامة نتائجه وهذا يساعد على بث الثقة في نفوسهم ويجعلهم يشعرون ان ما تحقق هو نتجية طبيعية لمشاركتهم الفعالة التي ترجمها الواقع إلى انجازات ايجابية محددة وهو مايثير فيهم روح التحدي للتغلب على السلبيات ونقاط الضعف التي اظهرها التقييم الموضوعي .

ومن المهم ان يتم الاستفادة اولا بأول من نتائج التقييم الدوري والمرحلي وذلك باعادة النظر في البرنامج والمشروعات قبل ظهور نتائج التقييم وادخال التعديلات المطلوبة وذلك لتغطية النجاحات المحققة وخفض وتدني السلبيات وهو ما يؤكد مرونة الخطة وضرورة استيعابها للمتغيرات التي يمكن ان تحدث اثناء التنفيذ .

التنمية الريفية المستدامة :

ان التنمية الريفية المستدامة هي :

عملية موجهة مستمرة تهدف إلى ضمان استمراية عملية التنمية وديمومتها في الريف وتحقيق اهدافها في الحاضر والمستقل في تحقيق مستوى افضل للرفاه الاقتصادي والاجتماعي لسكان الريف ، عن طريق وضع استراتيجيات معينة تدمج البعد البيئي في الخطط التنموية الريفية ف التنمية الريفية المستدامة تتطلب تغييرات في الاطر القانونية والمؤسساتية للتأكيد على المصلحة العامة وان الاطار القانوني يمكن ان يبدأ بالقول : ان البيئة المناسبة للصحة والحياة الرضية أمر أساسي لجميع الكائنات الحية وبضمنها الاجيال المقبلة فمثل هذه النظرة تضع الحق في استعمال الموارد العامة والخاصة في سياقه الاجتماعي الرشيد ولايمكن للقانون وحده ان يفرض المصلحة العامة فلذلك يحتاج بشكل أساسي إلى ادراك المجتمع وتأييده مما يستلزم مشاركة عامة اوسع في اتخاذ القرارات التي تؤثر في البيئة ويؤمن هذا بشكل افضل باتباع اللامركزية في ادارة الموارد التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية واعطاء هذه المجتمعات الحق في ابداء الرأي المؤثر في طريقه استعمال هذه الموارد ويتطلب ذلك ايضا : تشجيع مبادرات المواطنين وتفويض المنظمات الشعبية وتقوية الديمقراطية المحلية .

ان اشتراك السكان تعد اهم الدعامات التي تستند عليها عملية التنمية وهي مطلب أساسي لأجتياز هوة التخلف ، واللحاق بركب المجتمعات المتقدمة فالمشاركة غاية ووسيلة في الوقت ذاته فبجانب ان مشاركة الناس في التنمية وشعورهم ان عائدها سوف يعود اليهم ولن تستأثر به فئات قليلة فالمشاركة تحقق لهم اشباع لحاجة إنسانية أساسية تتمثل في حريتهم وتعبيرهم عن انفسهم وتلك افضل الوسائل لتنمية شخصياتهم وان اهم الفوائد المترتبة على عملية مشاركة السكان في التنمية :

- المشاركة في توفير فرص العمل لكل فرد ليتعلم وينمو ويكتسب مهارات وخبرات هامة فعن طريق المشاركة يتعلم الناس كيف يحلون مشاكلهم وتنمو القيادات المحلية.
- ان السكان المحليين في العادة يكونون اكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم كما ان قراراتهم تكون ناجمة عن معرفة ودراية .
- ان مشاركة السكان في عملية التنمية يؤدي إلى مساندتهم لتلك العملية والاهتمام بها لانهم يشعرون انهم مسؤولون عنها وانها تعمل لمصلحتهم .

- ان مشاركة السكان في البرامج والانشطة التنموية يوفر الكثير من الموارد التي تتطلبها تلك البرامج والانشطة والتي يمكن تعبئتها محلياً وتوظيفها في تلك البرامج وبالتالي توفير الجهد والانفاق الحكومي وتوجيهه إلى مسؤوليات اكبر .
- مساهمة السكان في تقييم نتائج البرامج والمشروعات ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة .

ان سياسات التنمية الريفية يجب ان تكون ذات وجهة اجتماعية تشاركية تراعى التوازن بين الجنسين في سياق التنمية وبشكل يضمن النجاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والسلامة البيئية والإنتاجية طويلة المدى عن طريق طرح رؤيا جديدة اذ ان قطاع زراعة لايؤمن الامن الغذائي فقط عن طريق زيادة الإنتاج ولكن يساعد سكان الريف على ارضاء طموحاتهم الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية وحماية وصون قاعدة الموارد الطبيعية لتلبية احتياجاتهم المستقبلية اذ لابد للتنمية الزراعية والريفية المستدامة بما في ذلك الغابات ومصائد الاسماك ان تلبي الاحتياجات التغذوية وغير ذلك من الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة وان توفر فرص عمل مستدامة ولائقة وان تحافظ على القدرات الإنتاجية والتجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية وتعززها حيثما يكون ذلك ممكناً وان تحد من التعرض لنقص الاغذية وتعزز الاعتماد على الذات فالإنسان هو محور التنمية الزراعية والريفية المستدامة ولابد من تعزيز مشاركته في عملية التنمية عن طريق من تحفيز المزارعين والصيادين والرعاة وغيرهم من سكان الريف وخاصة الفقراء والنساء عن طريق دعم قدراتهم ومبادراتهم وتوفير الخدمات لهم [15].

وفي هذا الصدد يعد التمكين الاقتصادي والاجتماعي مساهمة فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة ، اذ ينصرف مفهوم التمكين الاقتصادي والاجتماعي إلى كل الممارسات والافعال والانشطة والاجراءات التي تفضي إلى تنمية قدرات الافراد المادية والذهنية والتأهيلية والتدريبية وخلق الاوضاع التي تجعلهم قادرين ان يكونوا ناشطين ومساهمين حقيقيين في عملية توليد الدخل والثروة في المجتمع ومؤهلين لأن يحصلوا على فرصتهم في حياة بمستوى إنساني معقول على وفق قدراتهم وتبعا لحقوقهم الإنسانية وبقدر كون التمكين قضية اجتماعية فهو قضية اقتصادية تتعلق بزيادة وتيرة النمو الاقتصادي وتخفيف البطالة والعجز والهدر في الطاقات الإنتاجية فضلاً عن آثاره الايجابية في الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهية .

أهم الأمور التي تسهم في التمكين [16]:-

- خلق بيئة سياسية واجتماعية وقانونية واقتصادية يتحقق فيها الاقرار الاجتماعي القانوني بحقوق الملكية والحقوق المدنية والسياسية والتزام سياسي واجتماعي لضمان هذه الحقوق وحمايتها وصيانتها على الدوام ويأتي في مقدمة هذه الحقوق حق ملكية دور السكن والحيز المكاني مروراً بحقوق ملكية وادارة الأصول الاقتصادية الثابتة من ارض الاستثمار الاقتصادي اللا رؤوس اموال واسهم وفرص الحصول على ملكية وسائل الإنتاج بأساليب مشروعة .
- إشاعة التعليم ونشره وجعله في متناول الجميع وبيسر وسهولة وخلق فرص مناسبة للتأهيل ولو بمستويات ابتدائية وتيسيره للراغبين والمؤهلين ودعمه بالوسائل المباشرة وغير المباشرة ليهيء فرص حقيقية للأفراد تمكنهم من زيادة قدراتهم الذهنية والبدنية وحتى يكونوا قادرين على دخول سوق العمل والإنتاج ومؤهلين للمنافسة مع الآخرين مما يعطيهم فرصة لتوليد الدخل وزيادة الثروة والامر هنا يقتضي تطبيق برامج الزامية التعليم بمستويات تقع بين 6 – 9 سنوات تعليمية وللجميع وتشجيع التدريب والتأهيل التطبيقي واكتساب الخبرات العلمية .
- تحسين الوضع الاستهلاكي للسكان ابتداءً من استهلاك الغذاء ومرورا بالسلع الأساسية الاخرى وصولا إلى استهلاك المعلومات واتاحة قدر مناسب من وسائل الاشباع الضرورية لمستوى معقول من المعيشة؛ لان عدم حصول الناس على قدر مناسب من وسائل الاشباع يجعلهم عاجزين عن ممارسة افعالهم الاقتصادية بكل طاقاتهم ومن ثم يلحق الضرر بالمجتمع والضياع في الموارد وقلة تراكم الثروة وزيادة الحرمان الاجتماعي .
- من الوسائل الأساسية لزيادة التمكين الاجتماعي والاقتصادي للافراد هو : رفع المستوى الصحي لهم وزيادة الاستثمار في المجالين الوقائي والعلاجي اذ ان تحقيق مستوى صحي مناسب يسهم في زيادة الفرص في افعال اقتصادية تدر على الفرد دخلاً يزداد بزيادة مستوى وشمولية الرعاية الصحية كما يسهم في المحافظة بل في زيادة الفرص في الحصول على مستوى اعلى من الفرص المتناسبة مع قابليات الافراد ومايترتب عليها من زيادة مستويات الاشباع وتقليل المعاناة والحرمان الذي يعانيه

الافراد ويقلل هامشيتهم ويزيد اندماجهم بالمجتمع ويحقق لهم احترام الذات والمجتمع معاً وزيادة فرص الامان الاجتماعي .

- بناء وتطوير قطاع البنى الارتكازية وخاصة قطاع النقل والمواصلات والخدمات الاخرى والتي تسهم في زيادة تمكين الافراد من فرص الحياة المناسبة مما تتيحه لهم من وعي واندماج بالمجتمع وسرعة انجاز .
- يقتضي توسيع فرص التمكين الاقتصادي للافراد الاقل قدرة تنافسية مع اقرانهم وهكذا للطبقات والشرائح الاجتماعية الاقل حظوة وتأهيل وان تُبنى مؤسسات المجتمع المدني وان تفعل الديمقراطية بجوهرها الإنساني النبيل وان يسمح بالمشاركة السياسية الفاعلة بحيث تخلق المنابر التي تحمي الفقراء وتناصر قضاياهم وتبني سياسات وبرامج النمو الموالي للفقراء وخلق الاسواق التي تؤازر نتاجهم وتوجد الهئيات والرأي العام الذي يفهم مشاكلهم ويعيد رعاية الافراد الهامشيين وتحسين فرصهم فيالحياة وزيادتها عن طريق مساعدتهم في تهئية السبل التي تستوعبهم وتطور قدراتهم .

أهداف التنمية الريفية المستدامة :

1- المياه :

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان امداد كافٍ من المياه وتحسين مستوى كفاءة استعمال المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف الاستدامة الجماعية إلى تأمين الحصول على المياه الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للاغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان حماية الكافية للمستنقعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وانظمتها الايكولوجية .

2- الغذاء :

ومن أهدافها أيضاً رفع الإنتاجية الزراعية من اجل تحقيق الأمن الغذائي الاقليمي والتصديري وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وزيادة ارباح الزراعة الصغيرة وضمان الامن الغذائي المنزلي . وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام والحفاظ على الاراضي والغابات والمياه والحياة البرية والاسماك وموارد المياه.

3- الصحة:

وكذلك تهدف إلى زيادة الإنتاجية عن طريق الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في اماكن العمل وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه

والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للاغلبية الفقيرة وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والانظمة الايكولوجية والانظمة الداعمة للحياة .

4- المأوى والخدمات :

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان الامداد الكافي والاستعمال الكفء لمواد البناء ونظم المواصلات وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب فضلا عن الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة كما أنها تهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام أو المثالي للاراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية .

5- الدخل :

ومن أهدافها زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي ودعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للاغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص .

الجوانب الرئيسة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة:

1- تنمية الموارد المائية :

تعاني البلدان النامية تدهور في نوعية الموارد المائية وعليه فلابد من اتباع برامج تهدف إلى رفع العائد الاجتماعي الاقتصادي لوحدة المياه المستخدمة وتندرج البرامج المقترحة في ثلاث مجموعات :

- الترشيد في استعمال ماهو متاح حالياً من موارد المياه .
- الحفاظ على نوعية الموارد المائية .
- توفير موارد اضافية من مصادر غير تقليدية .

ويستعمل الماء في الاعمال الزراعية في عدد من العمليات والانظمة التي بمجملها تمثل الري والتي تعني تجهيز النبات والمحاصيل الزراعية بحاجتها المائية بما يخدم عملية النمو ونضج وانتاج هذه المحاصيل وان للري مصادر مختلفة سواء بالتساقط وهنا تعرف الزراعة بالديمية (المطرية) أو توفير المياه بطريقة اصطناعية ويجب في مثل هذه الحالة الترشيد في استعمال مياه الري للحفاظ على الموارد المائية واستدامتها من جهة ولحماية

الاراضي الزراعية من الآثار السلبية الناجمة عن تجهيز الاراضي الزراعية بالكميات غير المناسبة من الماء من جهة اخرى اذ لابد من المعني بالري ان يقنن كمية المياه الواجب اعطاؤها أو ينبغي ان تكون كمية كافية لرفع نسبة الرطوبة بالتربة (عمق المنطقة الجذرية إلى السعة الحقلية) فالزيادة على ذلك سيغرق التربة أو يهدر الماء .

ان هناك أساليب عدة لري المحاصيل ومنها الغمر والرذاذ الفوقي والري بالتنقيط اما بالنسبة للري بالغمر فانه كان يستخدم بصورة تقليدية في زراعة الارز الا انه أُعيد النظر باستعمال هذا الاسلوب الآن اذ اثبتت الدراسات الحديثة انه يمكن باستعمال الغمر على مدد للحصول على محصول مماثل للغمر المستمر ولكن الماء يستخدم هنا بشكل اقل جداً .

أمّا بالنسبة للري باستعمال الرذاذ الفوقي والذي يعتمد غالباً على المياه الجوفية فان التحول من نظام الضغط العالي للرذاذ الفوقي إلى نظام الضغط المنخفض يمكن ان يدعم كفاءة الري بمقدار 65 – 80% كما ان التحول إلى نظام الرذاذ منخفض الطاقة والموجه بدقة يمكن ان يرفع الكفاءة إلى 90% أو أفضل [17] .

أمّا الري بالتنقيط فهو افضل نظم الري كفاءة ومن ايجابياته الاقلال من عملية التعرية وامكانية استعماله في الاراضي المنحدرة كما ان لبطء ايصال المياه ايجابياته في مجال صيانة التربة والحفاظ على موادها الغذائية ويمكن ان تستخدم هذه الطريقة في مختلف الترب واكثر ما تفضل في المناطق الشحيحة المياه إذ انها افضل وسيلة لترشيد كمية الماء المعطاة ولاتتولد عنها مشكلات تتعلق بالملوحة أو البزل لقد اثبتت الدراسات ان الري بالتنقيط يخفض استعمال الماء 30 – 70% وبما انه يقدم مردوداً ثابتاً للمياه معداً بدقة ليناسب احتياجات المحصول فانه يزيد الإنتاج 20 – 90% وان الجمع بين خفض استعمال المياه وزيادة الإنتاج قد يضاعف انتاج الماء بسهولة وهو ما يقدم مستقبلاً مشرقاً.

وهناك طريقة اخرى لرفع انتاجية المياه وذلك بالتحول إلى محاصيل تزيد من كفاءة المياه فالقمح على سبيل المثال ينتج من الحبوب مرة ونصف ما ينتجهُ الارز لكل وحدة من المياه.

ان التنمية الريفية المستدامة تعني صيانة المياه عن طريق وضع حد للاستعمالات المبددة وتحسين كفاءة الشبكات المياه وهذا يعني ايضا تحسين نوعية المياه عن طريق وضع حد للاستعمالات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وهذا يعني ايضا تحسين نوعية

المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية بمعدل لايحدث اي خلل في النظم الايكولوجية التي تعتمد على المياه وقصر المسحوبات من المياه الجوفية إلى المستوى الذي يحافظ على معدل تجددها وان قيام الدول بتصميم برامج جادة وفعالة لتوعية المواطنين بأهمية الحفاظ على المياه وعدم هدر مواردها واستغلالها بشكل عقلاني ورشيد لايقف بوجه عملية سير التنمية ولايهدر موارد البيئة الطبيعية في الوقت نفسه فضلاً عن العمل على ارادة هذه الموارد بشكل مستدام كفيل بتحقيق الأمن المائي والحفاظ على هذا المورد البيئي المهم للإنسان والكائنات الحية الأخرى [18].

أمّا بالنسبة لتلوث المياه فانها تتلوث نتيجة انجراف التربة وبسبب المواد التي يلفظها الإنسان عن طريق مياه المجاري المنزلية وفضلات المصانع والاسمدة ومخلفات الحيوانات الحاوية على عناصر مثل الفسفور والازوت والعناصر النادرة مثل النحاس والزنك مما يخصب الطحالب المجهرية والنباتات المائية فيها مقارنة مع الظروف الاعتيادية إذ تتكاثر وتنمو الطحالب بالاستعانة بالأوكسجين المذاب في الماء والنايتروجين والفسفور وتتغذى عادة الحيوانات المجهرية المائية على هذه الطحالب، كما ان الاسماك تأكل الحيوانات المجهرية وان تزايد الفضلات والتي سببها الإنسان سينشط تكاثر الطحالب إلى درجة التي تصبح فيها الحيوانات المجهرية عاجزة عن امتصاصها مما يؤدي إلى موتها وتفسيخها في القاع وتعفنها، ومن اجل ان تتحول هذه الكائنات إلى مواد مغذية فإنها بحاجة إلى نسبة عالية من الاوكسجين المذاب ممّا يفسر استمرار فقر الوسط المائي بالأوكسجين وهو ما يؤدي إلى اختفاء الحيوانات التي لاتحصل على كفايتها من الاوكسجين المذاب مما يفسر زيادة نمو الطحالب لعدم وجود الحيوانات التي تستهلكها[19]. لقد أدرك الإنسان ما للتلوث من آثار سلبية تهدده بالذات وتهدد موارده وتهدد الأجيال المقبلة ، فوضع التشريعات الخاصة لمكافحة التلوث وحماية البيئة في الجو وعلى الارض وفي الماء ورأى ان ذلك مرتبط بضرورة تطوير ادارة متكاملة وواعية لضمان عقلانية استثمار البيئة ومواردها وان تهتم هذه الادارة فلسفياً باحترام البيئة لعناصرها وان تحقيق ذلك يتطلب جعل الادارة البيئية على شكل فرق عمل تضم ممثلين باختصاصات متنوعة مما يدل على استيعاب تكامل عناصر البيئة اذ ان اقامة سد مثلاً على نهر لايؤثر في الري فحسب بل في الزراعة والصناعة والسياحة والاستيطان واستثمار الموارد البشرية مما ينبغي ان يؤخذ بآراء المختصين بهذه الاختصاصات قبل وعند وبعد اقامته .

وضماناً لتحقيق نتائج ايجابية في حماية البيئة فلا بد من الاهتمام بالتوعية البيئية عند السكان وذلك بتحويل الإنسان إلى كائن يشعر ويمارس مسؤوليته للحفاظ على البيئة وان للمناهج التدريسية واجهزة الاعلام اثر كبير في تنمية هذه التوعية وتطوير المفاهيم والقيم ذات العلاقة بحماية البيئة .

ان تنمية الموارد المالية تتطلب اعداد برامج ومخططات ودعم جهود حماية البيئة وصونها والقضاء على مصادر التلوث واعداد مخططات لتجنب الكوارث التي تهدد الموارد المائية والتعامل معها فور حدوثها ولمكافحة تلوث المياه تتبع الاجراءات الآتية :

- تطوير طرائق لضبط نوعية مياه الشرب والبحيرات والانهار والسدود ومراقبة مستوى الملوثات فيها .
- رصد وتقييم اثر مصادر التلوث المختلفة في البيئة البحرية والنهرية واعداد برامج وادوات ملائمة بيئياً لتطوير تلك المناطق وتنمية النشاطات فيها .
- التعامل مع حالات تلوث البيئة المائية عن طريق اتباع الاساليب المختلفة للحد منها واتباع انظمة خاصة وخطط للطوارئ للتعامل مع حالات التلوث الطارئة وادخال سياسات تشريعية وادارية ومالية تحث على حماية البيئة البحرية والنهرية والنظم البيئية فيها واستغلال مصادر الاحياء الموجودة [20] .

اما في مجال توفير موارد مائية اضافية من مصادر غير تقليدية فقد شهدت الآونة الأخيرة وبسبب النقص الشديد الذي تعانيه كثير من دول العالم في المياه، أو نتيجة مصادر التلوث البحث عن مصادر جديدة غير المصادر التقليدية ، ومن هذه التقنيات معالجة المياه العادمة ويقصد بالمياه العادمة المياه التي سبق استعمالها أو الناتجة عن التجمعات السكانية والصناعية والتي تحتوي على مواد مذابة وعالقة وهي ايضاً تطلق على النفايات السائلة وتشمل هذه المياه الماء الناتج عن النشاط الصناعي وهو الماء الناتج عن التصنيع والماء الناتج عن النشاطات البشرية الذي غالباً ما تختلف مكوناته حسب التجمعات السكانية بمعنى انها تختلف من بلد إلى آخر وتحتوي المياه العادمة نسبة 99.9% ماء والباقي الذي يشكل 0.1% فضلات كالميكروبات والمواد العضوية وغير العضوية والتي تكون على شكل مواد مترسبة ومواد عالقة ومواد مذابة في هذه المياه اذ يقصد بمعالجة المياه العادمة مجموعة العمليات التي تجري لغرض تخفيف تراكيز المواد الملوثة والعضوية في المياه العادمة لغرض الحصول على مياه معالجة بدرجة معينة من الصلاحية لغرض معين وهي

ايضا جميع العمليات التي تهدف إلى التخلص من الملوثات المائية للحصول على مياه جيدة وللحد من التلوث والمحافظة على صحة البيئة والمجتمع وتختلف درجة المعالجة تبعاً لمستوى تردي نوعية المياه العادمة فضلاً عن المستوى المرغوب ان ترتفع نوعية المياه اليه اذ يمكن استعمال المياه العادمة المعالجة في مجالات عدة كالزراعة والصناعة وري المساحات الخضراء ويعد قطاع الزراعة اكبر المجالات لاعادة استعمال هذه المياه:

الزراعة تتطلب المياه العادمة المعالجة المستخدمة في الإنتاج الزراعي مواصفات مهمة وهي :

- عدم احتوائها مواد عالقة كي لاتعيق سريان المياه في شبكات الري واجهزته الدقيقة .
- التحكم في كمية النتروجين لهذه المياه اذ ان كمية النتروجين يجب ان تتناسب ومتطلبات التسميد .
- التحكم في درجة الملوحة وملائمة ذلك لأنواع المحاصيل المنتجة .
- التخلص من الجراثيم الحية والتي قد تؤدي إلى تلف الإنتاج الزراعي وجعله غير قابل للاستهلاك البشري والحيواني .

ان من بين مزايا استعمال المياه العادمة المعالجة في الري ان العناصر الغذائية الفسفور والنتروجين والبوتاسيوم الموجودة في هذه المياه يمكن ان تساعد على نمو النباتات بدلاً من ان تكون عنصراً ملوثاً مثلما يحدث في حالة تصريفها في مجرى مائي وهذا يمكن ان يقلل ايضا من احتياجات الاسمدة ويزيد من انتاج المحاصيل بسبب ماتحويه من عناصر غذائية.

ان الفائدة الأساسية من استعمال المياه العادمة في المناطق الرطبة هو لغرض التسميد اما في المناطق الجافة وشبه الجافة فتستخدم لغرض الري والتسميد معاً.

- الصناعة تستخدم المياه العامة المعالجة في الصناعة في عمليات التبريد اذ يستهلك ماء التبريد لوحده ما بين 50% – 60% من اجمالي المياه المستخدمة في الصناعات وهناك ثلاثة مجالات صناعية ذات امكانات كبيرة لإعادة استعمال هذه المياه وهي توليد الكهرباء والصناعات الإنتاجية والصناعات التعدينية ولكن لاينصح باستعمال المياه المعالجة ولاسيما في صناعة الأغذية .
- استعمالات اخرى ومن المجالات الاخرى لاستعمال المياه العادمة المعالجة رش جوانب الطرق والمنتزهات ومكافحة الحرائق وتنظيف الشوارع .

- ومن الامور الواجب مراعاتها في هذا المجال ان المياه العادمة المعالجة يجب ان تلبي متطلبات سلامة الصحة العامة ومعاييرها وان تضمن حماية المجتمع والمنطقة والعاملين في المجال الزراعي ولاسيما من اخطار الامراض بسبب اتصالهم المباشر أو غير مباشرة مع هذه المياه .

تنمية الصناعة في الريف :

ترتبط الصناعة بتقدم المجتمعات ونموها اذ اكد كثير من المخططين على ان التقدم الاقتصادي السريع يمكن تحقيقه عن طريق عملية التصنيع لأنها تحقق زيادة عالية في متوسط دخل الفرد اكثر مما يحققه القطاع الزراعي والذي يكون تأثيره محدود مقارنة مع الصناعة .

ان الصناعة ضرورية للبلدان النامية من اجل توسيع قاعدتها التنموية وتلبية الحاجات المتزايدة فلا يمكن تلبية العديد من الحاجات الإنسانية الأساسية الا عن طريق البضائع والخدمات التي توفرها الصناعة فانتاج الغذاء مثلاً يحتاج إلى كميات متزايدة من المواد الكيماوية الزراعية والآلات علاوة على ذلك فأن منتجات الصناعة تشكل القاعدة المادية لمستوى المعيشة المعاصر .

ان الصناعة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية وهي عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبه الحضاري والمادي بما يؤثر في تطوره اقتصادياً واجتماعيا وعمرانيا واذا اريد للصناعة ان تسهم بفاعلية في تطوير المجتمع ونموه فأنه يفترض ان تبقى خطة التصنيع على أساس الاستغلال الافضل والكفء للموارد والامكانات المتاحة[4] لقد اتجهت الخطط التنموية نحو اقامة مشاريع صناعية ذات بعد بيئي في المناطق الريفية لتصنيع الريف وامتصاص الايدي العاملة الفائضة وان اغلب تلك المشاريع هي مشاريع صناعات غذائية وصناعة الاسمدة والمكائن الزراعية وفي بعض الاحيان صناعات ميكانيكية صغيرة أو بعض الصناعات التي تتضمن فعاليات تراثية تقليدية [21].

ومن السمات الأساسية لتلك المشروعات ان منتجاتها تلبي الحاجات الرئيسة واليومية لسكان الريف اذ ان انتاجها بسيط وقليل التكاليف وفي متناول كل إنسان وفي مقدمتهم الفقراء .

وفيما يأتي أهم الفوائد التي يمكن ان تجنيها الدولة والمواطن من هذه المشاريع :

- تسهم في الاقتصاد القومي .
- توفير فرص العمل .
- توفير عائد مادي اضافي لسكان القرية .
- توفير قاعدة من العمال انصاف المهرة مما يخدم التوسع الصناعي في المستقبل .
- توفير فرص تطوير وتبني بعض التكنلوجيات خاصة في مجال التكنلوجيا الحيوية .
- تمثل ارضا خصبة لاكتساب المهارات الادارية وروح المبادرة التنموية والتي تمثل عائقا حالياً في المشاريع التنموية التي تبناها الدولة .
- القضاء على المركزية وتوسيع قاعدة صنع القرار .
- تسهم في سياسات التصنيع والتنمية في الريف .
- تسهم في زيادة المدخرات والاستثمارات المحلية مع الاستعمال الامثل لرأس المال.
- تسهم في تحقيق احسن استعمال لمصادر الثروة الطبيعية .
- تسهم في المشاريع الكبيرة عن طريق الاشتراك من الباطن .
- تتميز بالمرونة ازاء متغيرات السوق [22].

التنمية الاجتماعية :

يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية عن طريق اعتماد الخطوات الآتية:

أولاً: تقليل معدلات النمو السكاني :

ان تزايد النمو السكاني غير المخطط وغير المدروس يؤدي إلى استغلال الموارد البيئية الطبيعية بصورة عشوائية مما يسبب نفاذها وبدوره سيؤثر في الموارد المخصصة للجيل الحالي والاجيال المقبلة .

ان النمو السكاني السريع يخلق مشكلات اقتصادية واجتماعية اذ ستكون هناك حاجة إلى استثمارات اكبر لمجرد دوام المستويات الحالية غير الملائمة في معظم المناطق الريفية من وسائل التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات وفي العديد من الحالات لاتكون هناك الموارد المطلوبة مما يؤدي إلى زيادة تدهور الاوضاع الصحية والسكنية وتدني نوعية الخدمات التعليمية وازدياد البطالة وغيرها من المشكلات التي تؤثر على عملية التنمية واستدامتها[2].

ويعد نشر الوعي في المجتمع من اهم الوسائل التي تقلل من التزايد السكاني المستمر فمثلاً ان وضع خطط وبرامج محددة لتنظيم الاسرة عن طريق وسائل عدة منها تحديد النسل سيؤدي إلى انخفاض في معدلات الخصوبة مما يؤثر في سير عملية التنمية بصورة ايجابية ويكون بالاستغلال غير المسرف والمنظم تقريبا للموارد الطبيعية مما يهيء الفرصة قبالة المجتمع للسير الصحيح باتجاه تحقيق تنمية ريفية مستدامة تشبع احتياجات الجيل الحالي من الموارد المتوفرة لديهم ولايؤثر في الموارد المخصصة لاجيال المستقبل .

ان السياسة السكانية ينبغي ان تطرح وتتابع اهدافاً سكانية قومية عريضة وثيقة الصلة بالأهداف الاجتماعية الاقتصادية الاخرى فالعوامل الاجتماعية والثقافية تسيطر على الانجاب واكثر هذه العوامل هو الدور الذي تلعبه النساء في العائلة والاقتصاد والمجتمع بصورة عامة اذ ان معدلات الانجاب تهبط بمقدار ما ترتفع فرص عمل المرأة خارج العائلة والحقل ومع اتساع فرص التعليم؛ ولذلك لايجدر بالسياسات المدعوة لخفض معدلات الانجاب ان تشتمل على حوافز ومثبطات اقتصادية فحسب بل عليها ان تهدف إلى تحسين وضع المرأة في المجتمع كذلك .

كما ان الفقر يولد معدلات نمو عالية فالأسر التي تفتقر إلى الدخل تحتاج إلى اطفال ليعلموا اولا ثم لإعالة الابوين المسنين فيما بعد؛ ولذلك فالإجراءات التي توفر الرزق الملائم للأسر الفقيرة وتضع القوانين التي تحدد الحد الادنى لسن العمل بالنسبة للأطفال وتؤمن ضماناً اجتماعياً عاماً ستعمل جميعها على خفض معدلات الانجاب ويمكن ايضا لبرامج الصحة العامة وبرامج التغذية الاطفال ان تساعد على تقليل معدلات الانجاب وذلك بخفضها لمعدلات وفيات الاطفال فلا يحتاج الآباء ان ينجبوا كثيرا من الاطفال تحسباً لموت بعضهم [23] .

ان الزيادة السكانية اصبحت في الوقت الحاضر امرا لامفر منه في معظم الدول النامية؛ ولذا يمكننا تحويل هذا العائق الزيادة السكانية إلى مصدر قوة اذ ان التحدث عن السكان على انهم مجرد اعداد فحسب من شأنه تجاهل قضية مهمة الا وهي ان السكان انفسهم هم ايضا مورد ابداعي وهذه الفترة الابداعية هي ذخر ومصدر قوة ومن اجل رعاية هذا المصدر ينبغي تحسين الحياة المادية للناس عبر تغذية افضل ورعاية صحية وينبغي تقديم التعليم لهم والذي يساعدهم على ان يصبحوا اكثر قدرة وابداع ومهارة وانتاج

وافضل استعداداً على معالجة المشكلات اليومية وان التوصل إلى هذا كله يجري عبر الانخراط في عملية التنمية الريفية المستدامة والمساهمة فيها.

ان الصحة الجيدة على أساس رفاهية البشر وانتاجيتهم فالسياسة الصحية القائمة على قاعدة واسعة امر أساسي لتحقيق التنمية الريفية واستدامتها فالسكن غير المناسب ونقص الخدمات الأساسية ونقص مياه الشرب والصرف الصحي غير المناسب يسبب انتشار الامراض وزيادة الوفيات كما ويساعد الفقر وسوء التغذية والجهل على تفاقم هذه المشكلات منها زيادة وعي الجماهير في المناطق الريفية بأمراض البيئة والوقاية منها والاضرار الصحية لسوء استعمال الكيمياويات الزراعية كالمبيدات وغيرها كما لابد من القيام بتعزيز برامج الحد من انتشار الامراض البيئية مثل الملاريا والبلهارزيا وغيرها من الامراض وتكثيف الجهود لتحسين الخدمات الصحية الأساسية اذ نلاحظ من الجدول (1) ان 48% من الاسر الريفية لاتحصل على مياه صالحة للشرب وان 32% من الاسر في جنوب القطر والذي تقع ضمنه منطقة الدراسة لاتحصل على مياه صالحة للشرب و 23% من الاسر تحصل على مياه صالحة بصورة غير مستقرة.

جدول (1) النسبة المئوية للأسر التي تتوفر لها مياه صالحة للشرب حسب البيئة والاقاليم:

المناطق والاقاليم	توفر مياه صالحة للشرب مستقرة%	توفر مياه صالحة للشرب غير مستقرة%	مياه غير صالحة للشرب%
ريف	33	19	48
حضر	60	32	8
الجنوب	45	23	32
بغداد	63	35	2
الوسط	55	29	16
الشمال	61	32	7
مجموع القطر	54	29	17

المصدر : وزارة التخطيط ، مسح الاحوال المعيشية في العراق 2004

اما بالنسبة لخدمات الصرف الصحي فان 44% من الأسر في الريف و 34% من الاسر في الحضر لاتتوفر لها مرافق صحية متطورة و 40% من الاسر في الجنوب الذي تقع ضمنه منطقة الدراسة لاتتوفر لها مرافق صحية متطورة ترتبط بمجاري عامة وكما موضح في الجدول (2) .

جدول (2) النسبة المئوية للاسر ذات المرافق الصحية المتطورة حسب المناطق والاقاليم:

المناطق والاقاليم	غير متوفر%	متوفر%
ريف	44	56
حضر	34	66
الجنوب	40	60
بغداد	38	62
الوسط	27	73
الشمال	37	63
مجموع القطر	36	64

المصدر : وزارة التخطيط ، مسح الاحوال المعيشية في العراق 2004

ان التخطيط للصحة يعتمد على توفير الاعداد المطلوبة من الاطباء في مختلف الاختصاصات وايضا اطباء الاسنان فضلا عن الكادر الوسطي من الممرضين فمن الضروري تطوير المعاهد التي تؤهل الممرضات في الارياف للمساهمة في هذا المجال وبالاخص في مستشفيات الولادة[1] .

ان السياسة الصحية لايمكن النظر اليها على انها مجرد مفاهيم للطب العلاجي أو الوقائي أو حتى مفاهيم الاعتناء الاكبر بالصحة العامة فالحاجة تدعو إلى اساليب متكاملة تعكس الاهداف الصحية الرئيسة مثل انتاج الغذاء وتأمين المياه والمرافق الصحية والسياسة والصناعية وخصوصا فيما يتعلق بشئون السلامة والتلوث وتخطيط المستقرات البشرية، فضلا عن أنه من الضروري تحديد الجماعات المعرضة للأذى والمخاطر الصحية التي تهددها والتأكيد على أخذ العوامل الاجتماعية – الاقتصادية التي تكمن في هذه المشكلات بعين الاعتبار في المجالات الاخرى لسياسة التنمية اذ ينبغي لاستراتيجية الصحة للجميع الخاصة بمنظمة الصحة العالمية ان تتسع إلى ابعد من تدابير العاملين في الصحة لتشمل المداخلات ذات الصلة بالصحة في جميع النشاطات التنموية وتتمثل نقاط الانطلاق الملائمة ضمن نطاق العناية الصحية الخاصة في توفير مستلزمات العناية الصحية الاولية والتأكيد على اتاحة الفرصة لكل فرد لاستعمالها وتعد العناية بالام والطفل مهمة ايضا بشكل خاص والعناصر الضرورية هنا رخيصة نسبيا ويمكن ان يكون لها تأثير عام في الصحة والرفاهية اذ يمكن تقليل وفيات الامهات عند الولادة عن طريق ناظم يقوم على توفير الممرضات المتدربات وتوافر الحماية من مرض الكزاز وغيرها من امراض الوضع وكذلك التغذية الاضافية وبالمثل يمكن زيادة فرص البقاء كثيرا جدا قبالة

الاطفال عن طريق برامج تطعيم الاطفال قليلة التكاليف وتعليم الامهات وتزويدهم بوسائل معالجة الاسهال لدى الاطفال وتشجيعهن على اطالة مدة الرضاعة الطبيعية.

ثالثاً: توفير السكن المناسب:-

ان التحدي الذي تواجهه المناطق الريفية في مجال الاسكان هو تقديم الوحدة السكنية بالمعنى الشامل الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما توفره لشاغليها من سبل الراحة والصحة النفسية والاجتماعية باعتبار ان الوحدة السكنية الصحية ضمان لتحقيق العديد من العوامل وفي مقدمتها عزلهم عن العوامل الطبيعية والامراض المعدية والكوارث اذ لابد من دراسة الوضع السكني العام من حيث:

- مساحة البناء ونوع البناء .
- عدد الغرف وعدد الاسر في الوحدة السكنية
- توفر الخدمات الأساسية في الوحدة السكنية (مياه الشرب ، وانارة ، وتدفئة ، ومجاري عامة)
- حالة البناء (مقبولة ، بحاجة إلى اصلاح ، غير صالحة)

ان توفير الطاقة يعد امراً ضرورياً لتلبية متطلبات الحياة اليومية اذ ان التنمية تتوقف بشكل كبير على توفير الطاقة بكميات متزايدة من مصادر موثوقة وسليمة من الناحية البيئية .

ان الحرص على مستقبل الطاقة هو أمر بديهي؛ لأن الطاقة تقدم خدمات ضرورية للحياة البشرية من حرارة للتدفئة والطهي والصناعة إلى قوة للنقل والعمل الميكانيكي اذ لابد من الانتقال من حقبة استعملت الطاقة استعمالا غير قابل للاستدامة إلى مستقبل آمن ومستدام للطاقة فاقتصادنا المبني على الوقود الحفري لايقدم انموذجا قابلا للبقاء للعالم وانما يجب ان يكون اقتصاد الطاقة اقتصادا شمسيا لمصادر متعددة مأخوذة من الشمس تستخدم مباشرة لتسخين والتبريد أو بطرق غير مباشرة لإنتاج الكهرباء كما يجب ان ينمو توليد الكهرباء من الريح بسرعة خلال العقود القليلة القادمة حتى تصبح الرياح مصدراً للكهرباء في اغلب دول العالم .

رابعاً: تحسين المستوى التعليمي للسكان

فيما يتعلق بمستوى التعليم فان الامية هي مشكلة معقدة ترتبط بها كثير من المشكلات الاقتصادية والسكنية والصحية واية جهود تبذل فيها انما هي في ذات الوقت

جهود تبذل ايضا في التغلب على المشكلات الاخرى فالقضاء على الامية هو هدف أساسي من اهداف التنمية الريفية المستدامة وعامل مهم من العوامل التي تساعد على استقرار المستقرات البشرية فاذا كان العلم هو مقياس الحضارة في العالم فاننا نخجل كل الخجل ان تكون نسبة الامية فينا مرتفعة .

ان التنمية الريفية المستدامة تتطلب جعل المهمة الرئيسة لسياسات التعليم جعل تعلم القراءة والكتابة تعلماً شاملاً وسد الفجوات بين معدلات التحاق الفتيات والاولاد بالمدارس اذ نلاحظ من الجدول (3 ، 4) ان هناك تباين بين نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والمتوسطة بين الذكور والاناث من جهة وبين الريف والحضر من جهة اخرى.

جدول (3) الالتحاق في المدارس الابتدائية حسب الجنس ومكان السكن

الملتحقون بالمدارس	ذكور		اناث	
	ريف	حضر	ريف	حضر
النسبة%	79	85	60	81

المصدر : وزارة التخطيط ، مسح الاحوال المعيشية في العراق 2004

جدول (4) الالتحاق في المدارس المتوسطة حسب الجنس ومكان السكن

الملتحقون بالمدارس	ذكور		اناث	
	ريف	حضر	ريف	حضر
النسبة%	37	50	13	44

المصدر : وزارة التخطيط ، مسح الاحوال المعيشية في العراق 2004

ان التعليم يجب ان يتحسن نوعيا وبشكل وثيق الصلة بالاوضاع المحلية ففي الكثير من المناطق ينبغي ان يتداخل التعليم مع مشاركة الاطفال في اعمال الحقل وهذه العملية تستدعي المرونة في النظام المدرسي كما يجدر بالتعليم ان ينقل المعرفة الملائمة لادارة الموارد المحلية فالمدارس الريفية ينبغي ان تركز في التعليم المتعلق بالتربة والمياه في المنطقة وطرائق الحفاظ عليها وكذلك حول التصحر وكيف يمكن للجماعة المحلية والافراد ان يعكسا من مسار هذه العملية وينبغي تدريب المعلمين وتطوير المناهج الدراسية لتعليم الطلبة حول التوازن الزراعي في المنطقة التي يعيشون فيها وينبغي للتعليم ان يقدم معرفة شمولية تحيط بالعلوم الاجتماعية والطبيعية والإنسانيات وتمتد عبرها لتتيح بذلك الفرصة لادراك العلاقة المتفاعلة بين الموارد الطبيعية والبشرية وبين التنمية والبيئة .

وينبغي ان تحتل التربية البيئة مكانتها في المنهج الدراسي وان تدخل في الموضوعات المنهجية الرسمية الاخرى على جميع المستويات، لتربية الاحساس بالمسؤولية تجاه مكانة البيئة ولتعليم الطلبة كيفية رصد هذه البيئة وحمايتها وتحسينها ولايمكن تحقيق هذه الاهداف من دون اجتذاب الطلبة إلى حركة حماية البيئة عبر النشاطات مثل نوادي الطبيعة والمجموعات ذات الاهتمام الخاص وينبغي اللجوء إلى تعليم الراشدين والتدريب في اثناء العمل وعن طريق التلفاز وغيره من طرائق التعليم غير الرسمية[1].

خامسا: تحسين المستوى المعيشي للسكان :-

يوجد الآن من الجياع في العالم اكثر ممّا كان في اي وقت مضى من تأريخ البشر فلقد ازداد عدد الناس الذين يعيشون في الأحياء البائسة ومدن الاكواخ بدلا من ان يتناقص كما ان اعداد متزايدة منهم تفتقر إلى المياه النقية والمرافق الصحية فيصبحون بذلك فريسة للأمراض، حقيقة ان هناك تقدم في بعض الأماكن لكن الفقر يستمر وعدد ضحاياه يتزايدون اضعافا مضاعفة .

ان معظم البلدان الفقيرة تعتمد من اجل زيادة مواردها على الصادرات وهي عرضة لشروط تجارية متدهورة ومتقلبة فضلا عن ان التوسع الزراعي لا يكون الا على حساب الاجهاد البيئي وان التنوع في الإنتاج بطرائق تخفف من الفقر والاجهاد البيئي يتعرض للصعوبات الناجمة عن الشروط المجحفة لنقل التكنولوجيا ولانحسار تدفق الاموال إلى تلك البلدان التي هي في امس الحاجة إلى التمويل الدولي .

ويزداد الفقر تفاقماً في داخل البلدان نتيجة الزيادة السريعة في السكان والتي تؤدي إلى انخفاض القدرة على رفع مستويات الحياة وقد اقترنت هذه العوامل بتزايد الطلب على الاستعمال التجاري للأراضي الجيدة لزراعة المحاصيل للتصدير في الغالب مما دفع الفلاحين الذين يعيشون على الزراعة إلى الاراضي الفقيرة مما يضيع املهم بالمشاركة في الحياة الاقتصادية لشعبهم وكانت نتيجة ذلك ان الفلاحين الذين كانوا يلتجأون إلى المناوبة في زراعة الاراضي إلى زراعتها بصورة مستمرة مما انهك تلك الاراضي وادى إلى تدني مستوى خصوبتها كما دمرت اراضي الاحراش لمجرد ايجاد اراضي زراعية فقيرة لاتستطيع ان تؤمن رزق اولئك الذين يحرثونها وأدى التوسع بالزراعة على سفوح المنحدرات إلى تعرية التربة في اقسام كثيرة من اراضي التلال لدى الشعوب النامية

والمتطورة على حد سواء كما بدأ حاليا بالزراعة في وديان الانهار المعرضة دائماً للفيضان لقد انعكست تلك الضغوط في ازدياد ضحايا الكوارث فقد بلغ عدد الوفيات نتيجة الكوارث الطبيعية في اعوام السبعينات ستة اضعاف عددهم في الستينيات وازداد عدد المتضررين مرتين وازداد بالأخص عدد ضحايا جفاف والفيضانات والجفاف التي من بين اسبابها ازالة الاحراش واستنزاف الاراضي الزراعية وان معظم ضحايا هذه الحوادث من بين الفقراء في الشعوب الفقيرة اذ يضطر الفقراء الذين يعيشون على الكفاف إلى جعل اراضيهم اكثر عرضة للجفاف والفيضانات وذلك حين يضطرون لزراعة الاراضي الواقعة بين الاراضي المزروعة وغير المزروعة اذ يعرض الفقراء انفسهم بصورة متزايدة لجميع الكوارث وذلك بالعيش على سفوح المنحدرات والشواطىء المكشوفة وهي الاراضي الوحيدة المتروكة لبناء اكواخهم كما ان افتقار حكوماتهم إلى احتياطات الاغذية والنقد الاجنبي وضعفها الاقتصادي يجعلها عاجزة عن مواجهة هذه الكوارث .

ان منظمة الاغذية والزراعة ال FAO تركز في نهج مزدوج المسار للحد من الفقر والجوع وهذان المساران هما :-

المسار الاول :-

يهتم بتحسين الإنتاجية الزراعية وتشجيع ممارسات تغذوية افضل على كافة المستويات، إذ إن هذه التحسينات في انتاجية الزراعة والقطاعات ذات الصلة تزيد الايرادات الزراعية والريفية والامن الغذائي الاسري وفي الوقت نفسه فالنمو الزراعي الذي يركز في صغار المزارعين يشجع العمالة الريفية وغير الزراعية وله تأثير قوي للحد في الحد من الفقر .

المسار الثاني:

هو تشجيع وتحضير البرامج التي تعزز الحصول المباشر والفوري على الغذاء من جانب اشد الناس احتياجا إذ تسهم برامج هذه المنظمة في ابعاد الامن الغذائي كافة مثل توفر الغذاء الامن والمغذي والوصول اليه وثباته .

ولمكافحة الفقر لابد من ان تلاقي الجهود المبذولة من قبل الدول النامية دعماً من الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل؛ وذلك لإيجاد المناخ الدولي الملائم للقضاء على الفقر ولا بد من ان يكون القضاء على الفقر احدى الاولويات ومن المحاور الأساسية فلقد اثبتت

الدراسات ان هناك علاقة سببية تراكمية بين الفقر والبيئة حيث ان الفقراء يتسببون في تدهور البيئة ومن ثم يزداد فقرهم وهكذا تستمر المشكلة .

ان مسائل الفقر والتدهور البيئي اصبحت الان متشابكة تشابكاً لايمكن فصلها وليست المسألة خيار بين تخفيف حدة الفقر ووقف التدهور البيئي بل ان قادة العالم مواجهون الآن بحقيقة استحالة تحقيق أي من الهدفين إلا بالسعي لتحقيق الهدف الآخر معاً .

الهوامش والمصادر:

(1) د. ابراهيم محرم – التنمية الريفية – سلسلة التثقيف التعاوني – العدد12 – مركز عمر لطفي لتدريب التعاوني الزراعي – الاسماعيلية – 1990م ص9 .

(2) د. علي خليفة الكواري – التنمية العربية – الواقع الراهن والمستقبل – سلسلة كتب المستقبل العربي 6 – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 1984 م ص 70

(3) د. يوسف الصائغ – التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 1992 م ص35 – 49

(4) جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الندوة القومية حول دور المرأة في التنمية الريفية .

(5) المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الندوة القومية لادارة التنمية الزراعية في الوطن العربي – القاهرة 11/30 – 1993/12/3م – الخرطوم – ديسمبر – 1994م ص326 – 327.

(6) د. سمير عبد العظيم عثمان – السيد سالم خلف عبد المرسومي – تنمية المجتمع الريفي – جامعة الموصل – كلية الزراعة والغابات – قسم الارشاد الزراعي – طبع بمطبعة التعليم العالي بالموصل – 1989 م ص 102.

(7) دكتور رمزي علي ابراهيم سلامة – اقتصاديات التنمية – مؤسسة شباب الجامعة – الاسكندرية – 1986م ص231..

(8) دكتور سمير عبد العظيم عثمان – السيد خلف عبد المرسومي – تنمية المجتمع الريفي – جامعة الموصل – كلية الزراعة والغابات – قسم الارشاد الزراعي – طبع بمطبعة التعليم العالي بالموصل – 1989م ص120

- الطريقة الفيزيائية : وتتم عن طريق قلب المقد أو الحراثة التحتية أو العميقة أو باضافة الرمل لتحسين التربة .
- الطريقة الكيمائية : ويتم باضافة مركبات كيميائية لغرض اطلاق الايونات الموجبة الثنائية التكافؤ لاحلالها محل ايونات الصوديوم على معقد التبادل للتربة حيث تعمل هذه الايونات على تردي خواص التربة الطبيعية وهناك العديد من المركبات التي تستعمل حسب مستوى التربة مثل املاح الكاليسيوم الذائبة (مثل كلوريد الكاليسيوم والجبس ومركبات الكاليسوم قليل الذوبان مثل اللايم

ومخلفات اللايم الناتجة من معامل السكر ومواد حامضية تنتج عن الحوامض مثل حامض الكبريتيك والكبريتات واكسيد الحديد التي تؤثر عن طريق تحرير الهيدروجين مباشرة لمعادلات القلويات أو عن طريق اذابة اللايم في التربة الكلسية وتحويله إلى جبس من اجل تزويد الكاليسوم اللازم للتبادل

- الطريقة البايولوجية : وينتج من المادة العضوية المتراكمة في التربة ما يلي :

أ. تحسين نفاذية التربة ب. اطلاق غاز ثاني اوكسيد الكربون

وبالاضافة لذلك فان وجود الغطاء النباتي يعمل على ايجاد ظل التربة نقل بواسطة عملية التبخر وبذلك يبطىء من عمل تراكم الاملاح على السطح كما يؤدي زراعة المحاصيل ذات الجذور العميقة كالبحث أو تخفيض منسوب الماء الارضي وبذلك يسمح بغسل الاملاح إلى اعماق بعيدة عن السطح .

(* ، 10) المنظمة العربية للتربة والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدراسات العربية – بغداد – تجارب استصلاح الاراضي الزراعية في الوطن العربي – مؤسسة الخليج للطباعة والنشر 1984 ص 11 – 20 .

(9) أ.د حسين احمد الحسني – محاضرات في التخطيط الاقليمي للمستوى الرابع في كلية الاقتصاد والادارة – جامعة عدن – للعام الجامعي 1995م / 1996م ص35.

(10) البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم – 1994م – البنية الأساسية من اجل التنمية ص 103

(11) د. حسين زكي خولي – الارشاد الزراعي ودوره في تطوير الريف – دار الكتب الجامعية – الاسكندرية 1977 ص52 .

(12) د. صلاح الدين الزغبي – قراءات في التنمية الريفية – كلية الزراعة – جهاز الطبع والنشر للكتاب الجامعي – حلب – سوريا – 1985 – ص92.

(13) د. ابراهيم محرم – التنمية الريفية وسلسلة التثقيف التعاوني – العدد 12 – مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني والزراعي – الاسماعلية 1990 ص139 .

(14) د. ابراهيم محرم – التنمية الريفية – سلسلة التثقيف التعاوني – مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي – الاسماعيلية – العدد 12 – 1990 ص231 – 249.

(15) مبادرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة ، www.iraqstudent.net

(16) علي الراوي ، التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية ، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، بيت الحكمة ، 2000 .

(17) خالص الاشعب وانور مهدي ، الموارد الطبيعية وصيانتها ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 ، ص227 – 229.

(18) فرح بشير خليفة ، العلاقة المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، 2006، ص108.

(19) خالص الاشعب وانور مهدي صالح مصدر سابق ، ص213.

(20) فرح بشير خليفة ، مصدر سابق ، ص107

(21) كامل الكناني ، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية ، 2005 ، ص47.

(22) كامل الكناني ، مصدر سابق ، ص191

(23) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مصدر سابق ، ص164